كانون الأول/ديسمبر 2015

المسألة النسويّة في مصر وتونس قبل وبعد الربيع العربي
إعادة إنتاج لأطر قديمة أم آفاق جديدة للمشاركة؟

هند أحمد زكي*

المقدمة والأطار النظري والمفاهيمي

طرحت الثورات العربية والمسارات السياسيّة التي أنتجتها عدد من القضايا على ساحة النقاش والجدل، ربما بشكل لم يسبق له مثيل منذ التأسيس الأول لتلك الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار. فالتعقيدات أحياناً وأحياناً أخرى فشل مسارات بناء نظم سياسية ديمقراطية تلبي طموحات الجماهير التي خرجت للشوارع وأسقطت نظم حكم سلطوية دامت عقود، أسفر عن مسارات متعثرة ومرتبكة ليس فقط فيما يتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدول ومنعها من التفكّك، ولكن أيضاً فيما يتعلق بإعادة طرح عدد من الأسئلة المبدئية المرتبطة بتفكّك سيطرة الدولة على المجال الاجتماعي والثقافي، ثم محاولات استعادة الهيمنة علي تلك المجالات من قبل قوى النظام القديم والثورة المضادة، التي أعادت تنظيم نفسها في معظم بلدان الربيع العربي.

وعلى الرغم من انحسار زخم الحراك والنقاش المستقلين في أعقاب إعادة تأسيس صيغ مختلفة من السلطوية بشكل أو بآخر في معظم دول الربيع العربي، إلّا أن النقاش والتفاوض والحراك حول عدد من القضايا المحورية لا يزال عملية دائرة بالفعل، سواء على مستوى الحراك القاعدي أو علي مستوي التفاوض السياسي المباشر.

* هند أحمد زكي طالبة دكتوارة في العلوم السياسية بجامعة واشنطن بسيانل بالولايات المتحدة الأمركية.

وربما تكون" المسألة النسويّة"، أي سؤال حقوق النساء بمختلف تجلّياته التاريخية الثقافية والقانونية والسياسية في مجتمع ما[1]، من أبرز المسائل التي كانت محل صراع وجدل علي مدى السنوات الأربع الماضية.

و تمثل كل من مصر وتونس مثالين واضحين على تفجّر الجدل حول حقوق النساء في الدساتير والقوانين وأيضاً حقهن في سلامة الجسد وحرية الحركة في مجال عام أمن للجميع في أعقاب الثورات العربية. وتكمن أهمية طرح المسألة النسوية بهذا الشكل في كون سؤال حقوق النساء عدسة يمكن من خلالها تحليل وفهم عدد من القضايا المحورية كطبيعة الدولة وتوجّهاتها ومدى تماسك واتساق مؤسساتها والتغيرات التي تطرأ عليها، إضافة إلى قدرة الدولة في الهيمنة على المجالين الخاص والعام والحدود الفاصلة بينها، وكذلك طبيعة المجال الديني ومدى قدرة الدولة على احتكاره من عدمها.[2]

فالمسألة النسوية مدخل هام لاستيعاب وفهم قضايا محورية تتعلق بمفاهيم المواطنة والحقوق وطبيعة الدولة التي تضع القواعد والقوانين المنظمة لتلك الحقوق، وأيضاً مدى قدرة مؤسساتها وأجهزتها على وضعها محل التطبيق. يرتبط هذا التصوّر بفرضية أساسية مفادها أنّ المسألة النسوية في أي بلد تُبنى على الظروف السياسية والتاريخية التي أنتجت ثنائية المجالين العام والخاص ودرجة الفصل بينهما، ومقدار هيمنة الدولة على كل منهما و تحديدها لهذا الفصل.

وترتبط ثنائية العام والخاص أساساً بسؤال الحداثة بمعناها السياسي؛ أي الفصل بين الدولة والمجتمع.[3] فالفصل بين المجالين العام والخاص يمثّل وفقاً لتعريف "هبرماس" اللبنة الأساسية للحداثة، ومن ثم فمأسسة المجال العام ودسترته والفصل بينه وبين المجال الخاص ضرورة للحفاظ عليه واستدامته

[1] يعرف المؤرخ الهندي بارثا شاترجي المسألة النسوية بكونها " النقاشات العامة والتصورات الفكرية والاقتراحات ذات الصبغة الإصلاحية، من منظور ديني نصي أو من منظور اجتماعي حول مكانة و حقوق المرأة و التي أنتجتها الطبقة الوسطي المتعلمة الصاعدة في مرحلة التحرر الوطني من الاستعمار وتأسيس دولة ما بعد الأستعمار و استمرت و تشكلت بعد ذلك وفقاً للخطابات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية السائدة". المصدر:
Chatterjee, Partha.1993. *The Nation and Its Fragments: colonial and postcolonial histories.* Princeton, N.J: Princeton University Press.

[2] لمزيد من التفاصيل حول التصورات النسوية بشأن المجالين العام والخاص و تنظيم الدولة لكل منهما أنظر:
Krishan Kumar and Ekatarina Makarova,"The Portable Home: The Domestication of Public Space," *Sociological Theory* 26, no. 4 (2008), 324-342 and Joan Scott and Debra Keates, (Eds.), *Going Public: Feminism and the Shifting of the Private Sphere*, (Urbana: University of Illinois Press, 2004).

[3] يعرف موريس باربيي "الحداثة السياسية يمر بالضرورة عبر تعريف الدولة الحديثة وهو ما يمكن القيام به إلا بعد تعريف نقيضها، أي الدولة العتيقة التي يقصد بها باربيي" مجموعة بشرية منظمة أو جماعة سياسية تتوفر على الحاجيات الأساسية للعيش وتتمتع بالاكتفاء الذاتي وذلك بغض النظر عن حجم إقليمها وساكنتها. وتستلزم الدولة العتيقة من جهة أخرى وجود سلطة تقود وتحكم هذه الجماعة التي يبقى أفرادها مجرد أجزاء من الكل (الجماعة) إذ ليس لهم استقلال ذاتي. ويترتب على ذلك أولوية الجماعة على الأفراد الذين لا وجود لهم خارج إطار الجماعة حيث تنتفي قدرتهم على المبادرة و الفعل. وعلى النقيض من ذلك تتأسس الدولة الحديثة على كيان منقسم إلى عنصرين متمايزين: الدولة بالمعنى الدقيق و التي تحيل على الفضاء السياسي من جهـــــــــة والمجتمع بالمعنى الضيق و الذي يشكل ما يسمى بالمجتمع المدني من جهة أخرى. ويؤدي هذا الانفصال بين الدولة والمجتمع إلى ظهور مجالين متمايزين: مجال عام أي مجال الدولة ومجال خاص أي مجال المجتمع.

وضمان ترشيده وعقلنته.[4] فالمجال العام هو مجال إنتاج القواعد المؤسسة للاجتماع الإنساني وأدوار وحقوق الأفراد والجماعات بما فيهم النساء كمواطنات.

تنطلق هذه الورقة من اشتباك نقدي تاريخي مع هذا المفهوم وتطبيقاته في عالمنا العربي، من خلال النظر إلى تطوّر سؤال النساء في المجال العام في كل من مصر و تونس تاريخياً، وأيضاً من خلال تحليل التطورات التي طرأت عليه في أعقاب الثورات العربية.

بمعنى آخر، تسعى الورقة لتحليل طبيعة الفصل بين المجالين العام والخاص تاريخياً في البلدين، وتبعاته على قدرة النساء في التفاوض من أجل حقوقهن، وأيضاً التطوّرات التي طرأت على كل من هذين المتغيرين. وفي المقابل، ربما علينا التساؤل عن طبيعة وإمكانيّة الفصل بين الثنائية التي يقوم عليها المجال العام، وهي ثنائية العام والخاص. وهل يمكن رسم حدود قاطعة بينهما؟ وإذا كانت الحداثة كمنظومة متكاملة قائمة على خلق عمليات التمثيل والتفويض مصحوبة بعمليات واسعة من الترشيد وإنتاج الذوات (Subjectivities)، فما هو موقع سؤال النساء من كل هذا؟ وهل يمكن الحديث عن فصل حقيقي بين المجالين العام والخاص إذا ما كانت مجمل الأطروحات حول سؤال النساء سياسياً واجتماعياً أطروحات هويّاتية بحتة؟

فنتيجة لتحويل سؤال المرأة إلى رمز للخصوصيّة الثقافية في معظم دول ما بعد الاستعمار وليس فقط الدول العربية، تم تحميل النساء عبء الحفاظ على الأصالة والهوية المفترضة للمجتمعات، في مقابل تحويل المجال العام إلى مجال حديث يمكن أن تلعب فيه النساء أدواراً محدودة ومحسوبة بدقة.
وهنا برز التناقض الأساسي بين ما يجب أن تكون النساء عليه في المجال الخاص و ما يجب أن يكنّ عليه في المجال العام. فالمجال العام صار مجالاً يمكن للنساء فيه تأدية أدوار المشاركة والمواطنة، وهي أدوار جديدة ومختلف عليها دائماً (contested). فأدوار النساء في المجال العام باتت محلاً لجدل دائم منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وصارت موضوعاً لتناقضات عنيفة في متن الخطاب الوطني حول النساء.

فمع تشجيع النساء على العمل والمشاركة في بناء الدول الجديدة، برز خطاب مفاده أن لا يؤثر ذلك على أدوار النساء التقليدية في المجال الخاص أي في المنزل كزوجات وأمهات وبنات.

[4] Habermas, Jürgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a category of Bourgeois Society.* Trans. Thomas Burger with Frederick Lawrence. Cambridge, MA: MIT Press, 1991.

أنتجت تناقضات الخطاب الوطني الحداثي[5] فيما يتعلق بالنساء تحديداً تلاوينَاً مختلفة ومتنوعة للمسألة النسوية، تمثّل دراستي الحالة التي تتناولهما هذه الورقة أحد أمثلتهما؛ فبينما أنتجت تلك التجارب خطابات ومشاريع وطنية "ونسائية أيضاَ" -قامت على بديهية دعم مشاركة النساء للأنخراط في المجال العام والمشاركة السياسية والاقتصادية - فقد افترضت أيضاً - بدرجات مختلفة - حتمية الإبقاء على أوضاع النساء المتدنية في المجال الخاص كركيزة أساسية للهوية المحلية.[6]

بالتالي فإن التنوع في هذه المشاريع الوطنية نفسها فيما يتعلق بالمجالين العام والخاص كمجالين حيويين لحركة النساء يتم من خلالهما إعادة صياغة خطاب وطني مهيمن حول حقوق النساء، يسمح بطرح تساؤلات مقارنة تاريخية وآنية في كل من مصر وتونس تدور حول ما يلي:

1. طبيعة تلك المشاريع نفسها كمولّد للفرص والتحديات التي تواجه النساء وتساهم في تحديد خطابهن وطبيعة حراكهن لنيل المزيد من الحقوق بدرجة كبيرة.
2. تأثير تلك الخطابات علي قدرة النساء على الحشد والتفاوض ومدى إمكانية طرح خطابات نسوية بديلة للخطابات الوطنية المهيمنة.
3. تطوّر كل من (١) و (٢) بعد اندلاع الثورات العربية بشكل يسمح بإعادة طرح المسألة النسوية برمتها بشكل جديد يتجاوز تراث الصيغ القديمة التي طرحتها دول ما بعد الاسقلال.

وتشكّل هذه النقطة الأخيرة ركيزة الورقة الحالية بما يسمح بالإجابة على الأسئلة التالية:
ما هي أهم العوامل البنيوية التي أثرت على بناء ما يُعرف "بالمسألة النسوية" في كل من المستويين الوطني والإقليمي؟ وكيف أثرت عملية بناء دولة ما بعد الاستقلال على محتوى ومضمون وإمكانيات طرح حقوق النساء؟ لاسيّما كيف أُسّست عملية هندسة المسألة النسوية تاريخياً في كل من البلدين لتصورات مهيمنة على حقوق النساء في المجالين العام والخاص؟ وما هي أهم الأثار المترتبة على ذلك؟ وكيف يمكن رصد تأثير هذا التراث على أوضاع النساء في البلدين في فترة ما بعد الربيع العربي؟

[5] لا تفترض تلك الورقة ثنائية فاصلة و قاطعة ك بين ما يعرف بمشاريع الحداثة العربية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين، و خطابات الأصالة سواء الاسلامية أو التقليدية كما ستوضح الورقة لاحقا. و إن كان استخدام مفهوم المشروع الوطني الحداثي هنا يتم فقط للتدليل علي مشروع سياسي بعينه بغض النظر تحيزاته المتناقضة تجاه النساء و التنوع القائم بين مختلف تلك المشاريع

[6] للمزيد حول تلك النقطة، راجع الأتي:
Beth. 2005. *Egypt As A Woman: Nationalism, Gender and Politics.* Berkeley: University of California Press,Kholoussy, Hanan.2010. *For Better, For Worse: The Marriage Crisis That Made Modern Egypt.* Stanford: Stanford University Press, and Bier, Laura.2011. *Revolutionary Womanhood: Feminisms, Modernity and the State in Nasser's Egypt.* Stanford: Stanford University Press.

و ترتبط تلك الحزمة من الأسئلة بسؤال أعم يتعلق بإمكانية النظر أصلاً للمسألة النسوية في المنطقة بوصفها مسألة سياسية، ترتبط ببناء الدولة وتفضيلات النخب وعملية التنمية الاجتماعية الشاملة، أم أن الأصلح هو تتبّع الخطاب النسوي كخطاب ثقافي تابع لتلك العمليات وإن بقي دائماً على هامشها، دون وجود تصوّر تاريخي مهيمن بشكل كبير؟

ويرتبط هذا بسؤال آخر حول مشاريع ما يعرف "بنسوية الدولة" في كل من البلدين، وحدودها ومدى قدرتها على طرح وتشكيل خطاب نسوي مهيمن وما هي آليات تلك الهيمنة؟ وأخيراً: ما أبرز التغييرات التي أحدثتها الثورات العربية على مستوى هذا الخطاب المهيمن وكذلك على آليات البناء السياسي لخطاب أو خطابات نسائية أو نسوية بديلة، سواء بالتركيز على طرح حقوق جديدة للنساء أو الحفاظ على مكتسبات قائمة بالفعل؟ وما هي أهم نقاط التماثل والاختلاف بين أشكال الحراك الجديد التي ظهرت في مرحلة ما بعد الثورة والأشكال الحركية أو الخطابية التي حكمت حدود الفعل النسوي قبلها؟ وكيف يمكن فهم النتائج المختلفة للتفاوض والحراك حول حقوق النساء في كل من مصر وتونس من منظور مقارن، وفقاُ لقراءة تاريخية "لتراث" المسألة النسوية في البلدين، وقراءة أخرى سياسية لمعطيات جهود النساء للتفاوض والحراك بهدف الحفاظ على مكتسبات تاريخية أو إقرار حقوق جديدة في مرحلة ما بعد الثورات؟

منهجية البحث والأدوات البحثية المستخدمة

للإجابة على التساؤلات السابقة، ينقسم هذا البحث إلى جزئين أساسيين: جزء تاريخي يعتمد على منهج المقارنة التاريخية، وجزء إمبريقي يعتمد على بحث اثنوجرافي ومقابلات شخصية لتحليل الحراك النسوي حول مسألة أساسية مثّلت موضوعاً للحشد والتفاوض من قبل المجموعات والحركات النسوية في كل من مصر وتونس، هي التفاوض على حقوق النساء الدستورية.

ورغم تركيز هذه الورقة على الحراك والتفاوض النسوي الجديد وتطبيقاته في كل من مصر وتونس إلا إن فهم هذا الحراك يتطلب بدوره الرجوع إلى تاريخ علاقة الدولة بكل من المسألة النسوية ومسألة التنظيم، وأيضاً كيفية تعامل النخب السياسية والاجتماعية في دولة ما بعد الاستقلال مع سؤال الحداثة بمعناها الواسع كما أوضحت أعلاه.

إن فهم تلك الأطر التاريخية المتعلقة بكل من سؤال الدولة والتنظيم النسوي وطبيعة الحراك لا غنى عنها لفهم طبيعة وإمكانيات الحراك النسوي الجديد، الذي ولد من رحم الثورة وطور خطابات وأدوات تجاوزت في كثير من الأحيان الخطاب و التراث السائد حول حدود المسألة النسوية في البلدين.

وعلى المستوى المنهجي، تستخدم هذه الورقة كل من:

1. المنهج التاريخي المقارن؛ لعقد قراءة متعمقة في تاريخ المسألة النسوية في البلدين في مرحلة ما بعد الاستقلال.
2. مناهج وأدوات مختلفة تُعنى بدراسة الحراك وعلاقته بالدولة عبر منظور مؤسسي تاريخي، وعبر استخدام الأطر النظرية الخاصة بدراسة الحراك في علاقته بالدولة كمجموعة من القيم والمؤسسات والأطر، وكذلك عبر تحليل خطاب تلك المجموعات وعلاقته بخطاب الدولة، وقياس قدرة تأثيره في هذا الخطاب.

وتجدر الأشارة هنا إلى كون الحركات النسائية العربية عادة ما يتم النظر إليها من زاويا وأطر أكاديمية أخرى، تختلف عن المنظورات المختلفة الخاصة بدراسة الحركات الاجتماعية. ويرجع ذلك إلى سببين رئيسين: الأول هو الاعتقاد السائد بأن الحراك النسوي في المنطقة عموماً لا يرقى لكونه حركة اجتماعية بل مجرد حراك تجدر دراسته من زوايا تاريخية أو انثربولوجية. والسبب الثاني يتعلق بإشكاليات ملاءَمة الأطر النظرية الخاصة بدراسة الحركات الاجتماعية لطبيعة الأسئلة التي تطرحها هذه الورقة، والتي تعتمد على منهج تاريخي مقارن وعلى دراسات تتعلق بسؤال علاقة الدولة بالمجتمع.

ويعتمد الجزء الإمربيقي من هذه الورقة على عدد من الأدوات البحثية كالأتي:

1. **البحث الأرشيفي**

أي في كل من مصر وتونس عبر استطلاع المصادر الأولية التي تتناول تاريخ المسألة النسوية في البلدين منذ تأسيس دولة ما بعد الاستقلال منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى اندلاع ثورة يناير، وتاريخ الحركات النسوية في كل من البلدين و دورهما في نقد أو تأكيد خطاب الدولة حول المسألة، وإمكانيات وفرص الحراك النسوي المستقل.

2. إجراء 60 مقابلة متعمقة

مع ناشطات وفاعلات ونسويات سياسيات في كل من مصر وتونس "بواقع 30 مقابلة في كل دولة".

ونظرا لكون تلك الدراسة تمثل جزء من رسالة الدكتوراه الخاصة بي، فقد تم إنجاز عدد كبير من المقابلات مع ناشطات ونشطاء في كل من البلدين في السابق حول موضوعات عامة تتعلق بالمسألة النسوية في البلدين، كما أتممتُ الاطلاع على عدد ضخم من المواد الأرشيفية "المنشورة و غير المنشورة" التي تتناول المسألة النسوية في مصر وتونس. وتم إنجاز الجزء الإمبريقي من هذا البحث خلال فترتين (كانون الثاني / يناير 2014- نيسان / ابريل 2014) و(تشرين الثاني / نوفمبر 2014- شباط / فبراير 2015).

تنقسم هذه الورقة لجزئين رئيسيين وتُختتم بعدد من الاستنتاجات النهائية:

القسم الأول

يتناول طبيعة تاريخ المسألة النسوية في مرحلة ما بعد الاستقلال في كل من مصر وتونس. ويتضمن هذا الجزء كل من الأسس الفكرية لتصوّرات النخب السياسية و الدولاتية وكذلك الحركات النسوية للأطر الحاكمة لحقوق المرأة في البلدين. كما يشمل أيضاً نبذة قصيرة عن أشكال الحراك والتنظيم السياسي للنساء وعلاقتها بالدولة تنظيمياً وفكرياً وبعض الأشكاليات الناتجة عن هذا التاريخ. بالإضافة إلى تحليل الآليات التي تم من خلالها تحويل المسألة النسوية لسياسات وبرامج وقوانين على الأرض.. أو ما يُعرف "بنسوية الدولة" في البلدين، وكيف تم إنتاج إطار مرجعي دولاتي مهيمن حول المسألة النسوية في البلدين على حد سواء، يقوم على عدة معايير منها فصل المجالين العام والخاص. ويُختتم هذا الجزء بتحليل تبعات هذا الفصل ونتائجه المختلفة في البلدين.

القسم الثاني

يعنى بتحليل التبعات الحالية للتراث الفكري والتنظيمي السابق ونتائجه المختلفة، من خلال تتبع الحراك والتفاوض على حقوق النساء بعد ثورات الرابع عشر من كانون الثاني / يناير والخامس والعشرين من كانون الثاني / يناير 2011، وذلك عبر تحليل السلوك التفاوضي والحراك النسوي في منعطف هام يتعلق بحقوق النساء في أعقاب الربيع العربي؛ وهو التفاوض على حقوق النساء في الدستور "تونس 2011- 2014 ومصر 2014".

ويهدف هذا الجزء لتحليل عملية الحشد والتفاوض من أجل حقوق النساء في ظل انقسام سياسي حاد. فالنساء التونسيات خضنَ نضالاً هاماً من أجل التفاوض على إقرار مبدأ التناصف بين الرجال والنساء

فيما يتعلق بالتمثيل السياسي؛ وهو القانون الذي تم إقراره بالفعل في أيار / مايو 2011، ثم على حقوق النساء في دستور 2014، وهو ما تكرّر بشكل أكثر محدودية في حالة النساء المصريات في 2014.

ويتناول هذا القسم بالتحليل آليات التفاوض وهويات النساء اللواتي قمن به، إضافةً للأطر التي حكمت الخطاب المطروح من قبل أطراف التفاوض **(Framing)**وطرق العمل على الأرض **Repertoires (of action)** والتأثير المتبادل بينهم، كما يهدف لتحليل أسباب تفاوت النتائج في كل من الحالتين.

أخيراً تُختتم الورقة ببعض الملاحظات الختامية حول العلاقة بين التراث الدولاتي النسوي وصياغة حقوق النساء في كل من البلدين، وإمكانيات تصوّر أفاق جديدة لإعادة صياغة المسألة النسوية في البلدين في أعقاب الربيع العربي.

أولاً: تحرير المرأة كشرط لبناء الدولة الحديثة بسواعد النساء. التجربة التونسية مقابل التجربة المصرية

إن المتأمل لملامح دولة ما بعد الاستقلال في تونس وأولوياتها المتشكلة في أعقاب الاستقلال النهائي في 20 آذار /مارس 1956 سيلاحظ محورية مسألة تحرير المرأة في خطاب الدولة الجديدة. فالنظام السياسي والثقافي والاجتماعي لدولة الاستقلال في تونس فيه مسلَّمة قانونية غير قابلة للنقاش وهي مجلة الأحوال الشخصية التونسية الصادرة عقب الاستقلال مباشرة، والتي سبقت حتى إعلان الجمهورية وإصدار الدستور التونسي الأول عام 1959. و قد ذهب عدد كبير من المحللين إلى كون ظهور مجلة الأحوال الشخصية في آب 1956 واحتوائها على مواد شديدة التقدميّة، حتى بمعايير اليوم، إنما يرجع إلى الخلفية السياسية والثقافية للنخبة السياسية المكونة لدولة ما بعد الاستقلال، ولاسيّما لشخص الرئيس "الحبيب بورقيبة".[7]

فالرواية الرسمية والشبه شعبية أيضاً، تنص على الفضل الشخصي للرئيس في "تحرير المرأة التونسية"، عبر طرح مجلة الأحوال الشخصية، التي اعتُبرت مع جملة من التشريعات والسياسات آنذاك، ثورة تشريعية واجتماعية فيما يتعلق بحقوق النساء، ليس فقط في تونس وإنما في كل المنطقة.[8]

[7] بلخوخة، الطاهر: الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم، شهادة علي العصر، مطبعة علامات، الشرقية تونس، بدون تاريخ.
[8] المرزقي، إلهام: الحركة النسائية في تونس في القرن العشرين، ترجمة : أمال قرامي، تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010. ص: 206.

فعلى مستوى الشكل، تعد مجلة الأحوال الشخصية أول مدوّنة قانونية حديثة تخضع للجمع والترتيب والتدوين، مما يُعتبر "عملية حداثية بإمتياز قام بموجبها واضعوا المجلة بجمع مختلف النصوص المتناثرة في مدونات فقهية أو تشريعية متعددة، في نص واحد أطلق عليه قانون مجلة الأحوال الشخصية، وبذلك تم احتكار تنظيم مسائل الحالة الشخصية من قبل المشرع عبر القانون الوضعي، تجنّباً للنزاعات و بحثاً عن الاستقرار".[9]

أما علي مستوي المضمون، فقد منعت مجلة الأحوال الشحصية تعدّد الزوجات منعاً قاطعاً، بالأضافة إلى إلغاء حق الجبر على الزواج من قبل وليّ الأمر، وأخيراً فقد تم حصر حق التطليق بيد القاضي أي المحكمة، وتجريم الزواج العرفي وعدم الاعتراف به من قبل الدولة.[10]

ويعتبرعدد من المحللين هذا الإنجاز الأخير أكثر أهمية على المستوي السياسي والقانوني من تقييد حق الرجال - سواء الأباء أو الأزواج - فيما يتعلق بمؤسسة الزواج؛ إذ يتم اعتباره دليل على أن "م أ ش" إنما كانت أداة تشريعية سعت من خلالها الدولة الجديدة إلى إحكام سيطرتها على المواطنين من خلال التحكّم في العلاقات الخاصة ما سيحقق لها هدفين متوازيين:

1. إحكام سيطرة الدولة على المجال الخاص وفرض نموذج الأسرة النووية باعتباره النواه الأساسية للبناء الاجتماعي.
2. القضاء على سلطة المؤسسات الدينية الشرعية لاسيّما سلطة أئمة الزيتونة والسلطات القبلية والعشائرية التقليدية.[11]

يؤيد أصحاب هذه الفرضية عدد من العوامل أبرزها عدم حماس الرئيس "بورقيبه" نفسه إبان مرحلة التحرر الوطني لقضية تحرير المرأة، وهجومه على عدد من رائدات الحركة النسوية التونسية هنَّ "منوبية الورتاني" و "حبيبة المنشاري" لقيامهما في عامي 1924 و 1929 بتقديم محاضرات وهنّ سافرات.[12]ففي مقال شهير عام 1929، دافع "بورقيبه" عن الحجاب بوصفه "رمزاً للهوية الثقافية لتونس في مواجهة فرنسا".[13]

[9] مطيراوي، صالح: التحديث الاجتماعي والسياسي في تونس المستقلة، تونس: منشورات كارم الشريف، 2013. ص: 43.
[10] المصدر السابق: ص: 44-49
[11]Charrad, Mounira.2001. *States and Women Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria and Morocco.* Berkeley: University of California Press.

[12] المرزقي، إلهام: الحركة النسائية في تونس في القرن العشرين، ترجمة : أمال قرامي، تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010. ص 54-46
[13] مطيراوي، صالح: التحديث الاجتماعي والسياسي في تونس المستقلة، تونس: منشورات كارم الشريف، 2013. ص: 34-35

إن مثل هذا التحوّل التاريخي الشديد يوحي بالضرورة بوجود دوافع سياسية وراء إصدار "مجلة الأحوال الشخصية" لاحقاً، وإن كان الدافع السياسي لا يبرر الإسراع الشديد في إنجاز تلك المجلة عقب الاستقلال مباشرة، ولا يبرر المكانة القانونية والسياسية الرفيعة التي حازتها مجلة الأحوال الشخصية في تونس إبّان الاستقلال وحتي الآن.

والأجدى بالتالي هو النظر لمجلة الأحوال الشخصية باعتبارها اللبنة الأخيرة في تطوّر إصلاحي وتحديثي شهدته كل من تونس ومصر أيضاً منذ أوائل القرن العشرين. فقد عرفت تونس نشاطاً استهدف تحرير المرأة منذ عشرينيات القرن العشرين، وكانت النساء فاعلات بشدة في هذا النشاط وقمن بإصدار عدد من المجلات الثقافية والتوعوية مثل مجلة " ليلى" في الثلاثينيات، كما قامت النساء بتنظيم أنفسهن في عدد من الكيانات أبرزها "الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي" الذي ترأسته "بشيرة بن مراد" والتي تم استبعادها من المساهمة في الفعل النسوي الوطني عقب الاستقلال.

بالإضافة إلى هذا الزخم من العمل النسائي المستقل والوطني الطابع أيضاً، فقد صاحب ذلك ظهور كتاب الشيخ المصلح و النقابي النشيط "الطاهر الحداد" (امرأتنا في الشريعة والمجتمع) عام 1930، وهو كتاب يرى فيه الكثيرون الجذور التاريخية الحقيقة الأكثر أصالة لمجلة الاحوال الشخصية، على الرغم من موقف "الحبيب بورقيبه" الأوّل الرافض لأطروحة "الحداد" حول تحرير المرأة. [14]

وبالتالي يمكن استنتاج أنه وعلى الرغم من أهمية الدوافع السياسية التي تكمن وراء هذه الخطوة وأهميتها في تثبيت أركان النظام السياسي الجديد ووضع نساء تونس بالمجمل على حسب تعبير النسوية وأستاذة علم الاجتماع السياسي الراحلة "إلهام المرزوقي" تحت وصاية بورقيبه"[15]، إلّا أنّ الآثار السياسية والاجتماعية المترتبة لمجلة الأحوال الشخصية لا يمكن إخضاعها فقط لقراءة المصالح السياسية للنظام.

فأيّما تكن دوافع النخبة الحاكمة وعلى رأسها الرئيس "بورقيبه" من وراء مثل هذا الإصدار المبكر لمجلة الاحوال الشخصية، فإن الثابت إنها قد احتلت مكانة سياسية و قانونية شديدة الأهمية في تونس بشكل يجعل تفسير حدوثها فقط من باب "الاستخدام السياسي" للنساء قراءة غير مكتملة.

[14] الأجهوري، محمد رضا: الجذور التاريخية لمجلة الأحوال الشخصية، الرشيد للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، افريل 1999.
[15] نفس المصدر، ص 204.

وعلى الرغم من أهمية الدوافع السياسية التي تُوحي باستخدام سياسي استراتيجي وواعي لقضية النساء من قبل الدولة الجديدة [16]، إلا أن الآثار الاجتماعية والسياسية لمجلة الأحوال الشخصية على المسألة النسوية في تونس كانت بعيدة المدى لحد كبير. فعلي الصعيد الدستوري اكتسبت مجلة الأحوال الشخصية صفة المبادئ الفوق دستورية بامتياز؛ فقد سبق إصدار مجلة الأحوال الشخصية الدستور نفسه، وهو ما دفع الفقيه القانوني التونسي "عياض بن عاشور" إلى القول بأن "م أ ش" هي الدستور الحقيقي للتونسيين، باعتبارها بياناً حداثياً بإمتياز.[17]

ومما يؤكد أكثر على استمرار تلك المكانة الدستورية والسياسية للمجلة في تونس إبان عهد "بن علي" صدور تعديل دستوري يقضي برفع مجلة الأحوال الشخصية من نص قانوني إلى نص مقدس أو فوق قانوني supra Le'gal ، حيث اعتبر إنه لا يمكن لأي حزب سياسي أن يحصل على تأشيرة العمل الحزبي القانوني ما لم يحترم جملة من الشروط أحدها أو أهمها هو عدم المساس بمكتسبات المرأة و بمقتضيات "م أ ش"، في نص قانوني صريح و إن كان ذو طابع سياسي و إيديولوجي مؤكد. [18]

ومن اللافت للنظر أن إصدار مجلة الاحوال الشخصية قد رافقه قانون إصلاح القضاء الصادر أيضاً في 3 آب 1956، والذي ترتب عليه إلغاء التنظيم القضائي القديم الذي كان سائداً في عهد الاستعمار، والذي كان أشبه ما يكون بالمحاكم الشرعية التي تنظر في القضايا بحسب دين أو جنسية الخصوم؛ أي أن تعديل القوانين الخاصة بحقوق النساء ترافق مع إنشاء قانون وطني وتوحيد هذا القانون وعلمنته "تونسته"، في دلالة شديدة الوضوح على محورية مسألة تحرير النساء في عملية تأسيس دولة ما بعد الاستقلال.

أما علي المستوي التنظيمي، فيتجلي مشروع نسوية الدولة التونسية في تأسيس تنظيم وطني نسائي أوكِلت إليه مهمة تنفيذ استراتيجية الدولة تجاه النساء، وهو الاتحاد القومي النسائي التونسي الذي تأسس عام 1958. وبالمجمل كانت مهمة الاتحاد القومي النسائي التونسي بحسب رأي "إلهام المرزوقي" تتمثّل في تحويل الحقوق القانونية التي حصلت عليها النساء لسياسات على أرض الواقع، والنهوض بوضع النساء اللواتي اعتبرن في غالبيتهن غير مؤهّلات بعد لممارسة هذه الحقوق.

[16] Bessis,Sophie in Habib Bourghiba, La trace et l'heritage. Michel Camus et Vincent Geisser. Editions Karthala 2004. Paris. p 109-110.
[17] Ben Achour Yadh: Politique Religion et Driots dans le monde Arabe. Ce'res Productions Tunis 1992: P 29.
[18] طيراوي، صالح: التحديث الاجتماعي والسياسي في تونس المستقلة، تونس: منشورات كارم الشريف، 2013. ص: 65.

"يهدف الاتحاد القومي النسائي التونسي لتعميم الحقوق و الواجبات ونشرها بين النساء اللواتي كانت أغلبيتهن من الأميّات، وهي حقوق وواجبات منحتها إياهن مؤخراُ مجلة الأحوال الشخصية الجديدة. و يضمر هذا المشروع مسبقاُ أنه لا يكفي أن تكون للنساء حقوق، بل ينبغي أن تخترق تلك الحقوق الواقع وتتحول إلى حقائق. وينبغي أيضاُ علي المنتفعات الأساسيات بهذه الحقوق أن يفهمن دلالتها ويختبرن ممارستها. مع ذلك، كان على المنظمة أن تجنِّب النساء مخاطر الانتقال الشديد من وضع حرمان كلّي إلي حالة تمتّع فجئي بالحريات؛ أي أن معظم النساء اعتبرن غير مؤهلات للوقوف على معناها وحدودها".[19]

إنّ المقطع السابق يوضح بجلاء الفلسفة الكامنة وراء نسوية الدولة في تونس في مرحلة ما بعد الاستقلال. فبينما سعى النظام لمنح النساء حقوق قانونية وتشريعية غيرمسبوقة في تاريخ المنطقة، عبر تأميم القضية النسوية سياسياً وخطابياً وتنظيمياُ لكنّ طرح الآلية الوطنية للنساء أي "الاتحاد القومي النسائي التونسي" كمنظمة مهمتها وضع حدود تلك الحقوق وترسيمها في الحياة المعاشة، يحمل بدوره تصوّرات فوقية عن دونية النساء وعدم قدرتهن على ممارسة تلك الحقوق بشكل متوازن. [20]

وتكمن دلالة هذا التصور في كونه قد صاحب عملية تكوين دولة سلطوية ذات مؤسسات قوية، في الوقت نفسه الذي دُمّرت فيه كافة أشكال التنظيمات المستقلة و هو ما يطرح بدوره إشكالية كبرى ألقت بظلالها على المسألة النسوية في تونس حتى اليوم، وهي ارتباط تحرير النساء بدولة قوية ذات نظام سلطوي.

إن ميراث العلاقة بين الدولة والنساء لا يزال ينعكس على كافة المناقشات الدائرة حول حقوق النساء في تونس في أعقاب ثورة الرابع عشر من كاون الثاني / يناير 2011. لقد اضطلعت الآلية الوطنية بتأدية أدوار بالغة الأهمية في تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بتحرير النساء، فكان للاتحاد دور فعال في تبنّي عدد من القوانين التكميلية التي شكلت بالإضافة لمجلة الأحوال الشخصية ترسانة قوانين داعمة للنساء. ومن ضمن تلك القوانين الإضافية إقرار اختبار ما قبل الزواج، ورفع سن الزواج من خمسة عشر إلى سبعة عشر للفتيات، والتمتع بحق المسكن للنساء العازبات أو المطلقات عام 1976. بالأضافة لذلك فقد تم إقرار حق الإجهاض على نفقة الدولة للنساء في تونس وذلك في إطار حملات موسعة للتنظيم العائلي.[21]

[19] المرزقي، إلهام: الحركة النسائية في تونس في القرن العشرين، ترجمة : أمال قرامي، تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010. ص 224-225
[20] المصدر السابق، ص: 229.
[21] لمزيد من المعلومات انظر: http://www.awomensenews.org/content/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%AF-%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%A8%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%88%D9%84%D8%A9

وقد بدأت تونس بتشريع الإجهاض في العام 1965 من خلال توفيره للنساء اللواتي لديهن أكثر من خمسة أطفال، وفي الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل بموافقة الزوج. وفي العام 1973، أقرّت تونس قانوناً ثانياً يسمح لأي امرأة بإجراء عملية إجهاض خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل دون موافقة الزوج. وفي العام ذاته، أصبحت تونس أوّل دولة عربية وإفريقية تبدأ بتأسيس مراكز تنظيم الأسرة في مختلف أنحاء البلاد التي قدّمت خدمات الإجهاض لجميع للنساء البالغات.[22]

إن الخاصية المميزة للتجربة التونسية كما أشار عدد من المحللين لا تكمن فقط في وضع حقوق النساء في تلك المكانة المتميزة داخل البنية التشريعية والدستورية للدولة وكشرط مؤسس لمشروع بناء دولة ما بعد الاستقلال بها، وإنما لكون تلك القوانين والتشريعات المتميزة قد تناولت موضوعاً يتعلق بالمجال الخاص أي الحيز الحميمي للعلاقات بين الزوجين.

إن دلالة وميراث مجلة الأحوال الشخصية الحقيقي يرجع لكونها تنظّم المجال الخاص ولكونها أسّست لثورة اجتماعية عرفتها تونس رغم العديد من التعثرات والتراجعات التي مرت بها لاحقاً.

وبالتالي يمكن القول بأن النساء قد استفادت من تلك التشريعات على المدى الطويل. ورغم الكثير من النقد المنطقي الممكن توجيهه لعملية إصدار مجلة الاحوال الشخصية و ما صاحبها من تثبيت لدعائم حكم سلطوي اعتمد على مصادرة الحراك النسائي المستقل تحديداً وهيّأ لاحتكار الدولة لقضية النساء بشكل حصري، إلّا أنه لا يمكن إنكار أن هذا التراث المتعلق بمكتسبات ما بعد الاستقلال نجح في فرض حقوق النساء في المجال الخاص كجزء من تراث الدولة، وفتح الباب بالتالي لحراك طويل من قبل الحركات والتيارات النسوية والنسائية من أجل تطبيق مجلة الأحوال الشخصية على أرض الواقع وتحويلها من قانون مكتوب إلى حقيقة معاشة.[23]

ورغم الطبيعة الفوقية لمجلة الأحوال الشخصية وتطبيقاتها اللاحقة في عهد كل من "بورقيبه" و"بن علي" إلا أنها نجحت بدرجة كبيرة في إرساء تراث ثابت من المكتسبات التي تحولت لاحقاً لموضوع إجماع وطني، حتى وإن اختلف البعض حول مقدار نجاحها على أرض الواقع، أو حول الغرض الحقيقي منها، أو حتى حول مخالفتها لإجماع الشريعة الإسلامية كما سنوضح لاحقاً.

[22] النساء والجمهورية: من أجل المساواة والديمقراطية، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، 2007

[23] Charrad, Mounia .2011 " Tunisia at the forefront of the Arab World: Two Waves of Gender Legislation" in Sadiqi, Fatima and Ennaj,Moha (eds)Women In the Middle East and North Africa: Agents of Change. London: Routledge.

الثابت إذن أن مشروع دولة ما بعد الاستقلال لهندسة العلاقات ما بين الجنسين على أسس حديثة قد ترك أثراً كبيراً في وعي وتصورات وهويات مؤسسة لتصورات التونسيين والتونسيات حول حقوق النساء وحول أولية إصلاح المجال الخاص كمدخل ليس فقط لتحرير النساء بل لتحديث الوطن.

إن تلك الرؤى والقوانين المؤسسة لهويات وتصورات متقدمة عن حقوق النساء كإحدى مكتسبات دولة الاستقلال ستكون لاحقاً أحد العوامل الأكثر تأثيراً في مسار التفاوض حول تلك الحقوق في مرحلة ما بعد ثورة 14 كانو الثاني / يناير 2011 كما سنرى في الجزء الثاني من هذه الورقة.

و مقارنة بتراث دولاتي مستقر من الهمينة على قضايا النساء - سواء على المستوى الخطابي أو التنظيمي - نجد الوضع في مصر أكثر غموضاً والتباساً في آن واحد؛ فرغم تشابه كل من البلدين في العامل الثقافي التاريخي والمتمثّل في ظهور حركة نسائية مبكراً في إطار حركة إصلاحية أوسع تبنّت خطاباً لتحرير النساء كجزء من تحرير الوطن، إلّا إن موقف النخب السياسية والثقافية في مصر كان أقل تحديداً بشأن قضايا النساء. فعلى الرغم من أن التاريخ الرسمي عادة ما يؤرّخ لنشأة الحركة النسائية فى العالم العربى بالإشارة إلى كتاب تحرير المرأة "لقاسم أمين" الصادر عام 1899، إلا أن من الضرورى الانتباه إلى ظهور كتابات نسائية منذ منتصف القرن التاسع عشر طرحت قضايا النساء على الساحة الثقافية ربما على نحو أكثر أصالة وجرأة من أطروحة أمين.[24]

وفي الفترة اللاحقة وحتى خمسينيات القرن العشرين ظهرت أشكال تنظيمية مختلفة بدأت بالأعمال الخيرية والثقافية وانتهت بتأسيس "الاتحاد النسائي المصري" عام 1928 برئاسة "هدى شعرواي" والذي بات الكيان الذي مثّل نساء مصر إبان فترة النضال الوطني من أجل التحرر من الاستعمار الإنجليزي.

وبداية من الأربعينيات ظهرت أجيال جديدة من القيادات النسوية والنسائية التي طرحت خطاباً سياسياً حول تحرير النساء وحق النساء في المشاركة السياسية و المشاركة في بناء الوطن. وكانت من أبرز وجوه تلك المرحلة "درية شفيق" التي أسّست "اتحاد بنت النيل" عام 1948، وكللت جهودها بنيل النساء حق التصويت في عام 1956.

[24] الأمثلة عديدة و نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر:عائشة تيمور، ملك حفني ناصف و هند نوفل و غيرهن الكثيرات.

ورغم حيوية الحراك النسوي أو النسائي في مصر قبل الاستقلال وتأسيس الجمهورية في عام 1956، إلا أن ثمة فروق أساسية فيما يتعلق بالعوامل المشكلة لطبيعة المسألة النسوية في البلدين يمكن إجمالها في عدة متغيرات:

الملاحظة الأولى

يتعلق بطبيعة الخطابات والرؤى المشكلة لقضية تحرير النساء نفسها في مرحلة ما قبل الاستقلال. وكما ذكر عدد من المحللين فقد انصب خطاب المصلحين المصريين وعلى رأسهم "قاسم أمين" على أحوال النساء بوصفهن رموز لتخلّف الأمة وعجزها عن مواكبة غيرها من الأمم المتقدّمة، وهو ما انتبه إليه عدد من الباحثات والباحثين في تاريخ الخطاب النسوي في مصر، والذين التفتوا إلى أمر أساسي في فكر "قاسم أمين"؛ تقول "ليلي أحمد" الباحثة في تاريخ المسألة النسوية و الإسلام: "صبّ قاسم أمين معظم نقده لأوضاع النساء على الحجاب الذي كان بالنسبة إليه رمزاً للتخلف والتأخر الحضاري، وهو ما يعد إعادة إنتاج لمحورية ارتباط النساء بالثقافة المحلية، وهو موقف لا يختلف كثيراً عن الخطاب الإسلامي التقليدي ولا عن الخطاب الاستعماري العنصري حول النساء. إن التشابه بين الموقفين ليس محض صدفة، فالرؤيتين تمثلان انعكاساً لبعضهم البعض. فخطاب "قاسم أمين" المقاوم للاستعمار حاول أن يقلب المنظور الاستعماري الاستشراقي حول النساء، لينتهي به الحال إلى إعادة إنتاج نفس الخطاب الاستعماري بطرق أخرى".[25]

إن مقارنة خطاب ومنطلقات كل من "قاسم أمين" و "الطاهر الحداد" - فيما يخص رؤيتهما بشأن تحرير المرأة - أمراً يحتاج إلى بحث منفصل لا تسمح مساحة هذه الورقة بتناوله بشكل مفصل. ولكن يكفي هنا الإشارة بإيجاز إلى اختلاف كل من الأصول الطبقية والخلفية الوظيفية والإنتاج المعرفي للرجلين الذين وضعت أطروحتهم الأساس الفكري والنظري والحركي للجدل حول المسألة النسوية. ف"الطاهر الحداد" الذي انخرط بالعمل النقابي في تونس لم يقدم فقط رؤية إصلاحية للخطاب الديني الذي دعى فيه إلى مراجعة كافة الأدوات والآليات التي ينظر بها الأنسان إلى تراثه وماضيه، بل قدّم كذلك نقداً اجتماعياً عنيفاً لأوضاع النساء الاجتماعية في تونس وقتها، من واقع انخراطه في العمل النقابي وتردده على أحياء تونس الفقيرة[26].

[25] Ahmed, Laila.1993.Women and Gender in Islam: Historical Roots of A Modern Debate, New Haven: Yale University Press, P 43.

[26] الأجهوري، محمد رضا: الجذور التاريخية لمجلة الأحوال الشخصية، الرشيد للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، افريل 1999.

فبينما يركز "قاسم أمين" على الحجاب أو الاحتجاب كإشكالية تعاني منها نساء الطبقات الميسورة التي ينتمي لها على عكس رجالها ، فإن "طاهر الحداد" يبني رؤيته لتحرير المرأة علي رؤى اجتماعية وليس فقط فقهية ترجع بالأساس لتكوينه الفكري وعمله النقابي.[27]

ولعلّ فكر "الطاهر الحداد" الإصلاحي يتحدّى التصنيف الجاهز للعلمانية مقابل الأصالة، وهو ما جعل الأصول الفكرية للمسألة النسوية في تونس أكثر ميلاً للتوفيق بين الخطاب الديني والخطاب الاجتماعي؛ وهو تقليد استنّه "الطاهر الحداد" وأخذه عنه التيار الإصلاحي التونسي والذي أثر تأثيراً فكريّاً ملحوظاً في توجّهات دولة ما بعد الاستقلال كما رأينا سابقاً.

إلى جانب الأصول الفكرية للمسألة النسوية في البلدين، ثمة فارق آخر أكثر أهمية وهو توجّهات دولة ما بعد الاستقلال في مصر. فالملاحظ هو غياب أي مشروع سياسي واضح يتناول قضية حقوق النساء بشكل جوهري، سواء فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات أو بتوجهات الدولة الجديدة. فقد تبنّى النظام الناصري سياسات تحرّرية فيما يتعلق بتعليم وعمل النساء باعتبار أن نهضة البلاد لن تتحقق إلا عبر عمل الرجال والنساء معاً.

فقد أنتج النظام معادلة تقوم على تناقض رئيسي؛ إذ تنص على تشجيع عمل النساء وتعلميهن في مقابل ألا يمسّ ذلك المجال الخاص، الذي ظلّ بلا أي إصلاحات تشريعية طوال العهد الناصري.[28]

فالمسألة النسوية في مرحلة تأسيس دولة ما بعد الاستعمار في مصر تأسست على قطيعة تاريخية مع تراث طويل من الجدل العام حول أدوار النساء وحقوقهن في المجال الخاص في مرحلة النضال من أجل الاستقلال، وهو جدل ونقاش غني بدأ منذ نهايات القرن التاسع عشر كما رأينا؛ فبينما احتدم النقاش حول نتائج منح النساء فرص للتعليم والعمل والمشاركة في المجال العام، وكيف سيؤثر ذلك على أدوارهن في المجال الخاص كزوجات وأمهات، وبالتالي الحاجة إلى قوانين وتشريعات جديدة تعكس مثل تلك التحديات[29]في العشرينيات و الثلاثينيات من القرن العشرين، نلاحظ صمت حول مسألة معنى وحدود

[27] الرميلي الوسلاتي ، أمنة: المرأة و المشروع الحداثي في فكر الطاهر الحداد، ص 37-38

[28]Bier, Laura.2011. *Revolutionary Womanhood: Feminisms, Modernity and the State in Nasser's Egypt.* Stanford: Stanford University Press.

[29] لأمثلة علي الجدل بشأن أدوار النساء بين العمل والمنزل أنظر:

El-Shakry, Omnia.2007. The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt. Stanford, CA: Stanford University Press.

المجال الخاص وضرورة إصلاح أوضاع النساء فيه بداية من الخمسينيات على اعتبار أن المسألة قد حسمت بالفعل وهو ما لم يحدث فعلياً على أرض الواقع.

أما عقب الاستقلال فقد تم التركيز على دور النساء في المجال العام وأهمية مشاركتهن فيه، بدءاً من منحهن حق الانتخاب عام 1956 وحق الترشح لأوّل برلمان بعد تأسيس الجمهورية عام 1957. ولكن في الوقت نفسه أكّد النظام الحاكم طوال الوقت على أهمية دور النساء الإنجابي - أي كافة أدوار النساء في المجال الخاص - كأولوية. بل ذهب النظام إلى ما هو أبعد من ذلك، فكفل بشكل دستوري واجب الدولة في التوفيق بين أدوار النساء في كل من المجالين.

شكّل هذا المبدأ اللبنة الأساسية في تصوّر الدولة للمسألة النسوية في مصر وهو الأمر الذي يؤكد عليه تكرار وجود مادة تنص على هذا المعني تحديداً في كافة الدساتير المصرية الصادرة منذ عام 1956 مروراً بدستور 1971 الذي استمر العمل به أكثر من 40 عاماً تحت حكم كل من "السادات" و "مبارك"، وحتى دستور عام 2014 الأخير.

فعلى سبيل المثال تنص المادة 11 من دستور عام 1971 على: "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية"[30] وتقابل هذه المادة من دستور 1971 المادة 14 في دستور 2014 التي تنص على: "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة من كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا". [31]

كما يبدو واضحاً مما سبق، وعلي الرغم من التطور الإيجابي الذي طرأ على نص تلك المادة في دستور 2014 الأخير والمتمثل في إضافة التزام الدولة بحماية النساء م كل أشكال العنف، والذي جاء نتيجة

[30] دستور جمهورية مصر العربية المعطل 1971، مادة 11.
[31] دستور جمهورية مصر العربية 2014، المادة 11.

لتفاوض النسويات حول تلك المادة كما سيرد بالتفصيل في الجزء الثاني من هذه الورقة. إلا أننا نلاحظ سيادة تصوّر واحد حول دور النساء في المجال الخاص كأولية. فالأمر الثابت من السرد التاريخي السابق أن المشروع الخاص بحقوق النساء في دولة ما بعد الاستقلال المصرية تشوبه تناقضات حادة وفصل حاد بين كل من المجال العام والخاص مع الإبقاء على وضع النساء في المجال الخاص كما هو إلا من بعض التعديلات الطفيفة الغير كافية لإحداث تغيرات كبيرة على مستوى التصورات و الأفكار والتطبيق القانوني، وأيضاً الممارسة الاجتماعية.

ربما يكون الاستثناء الوحيد لما سبق هو التعديل الذي طرأ على إجراءات التقاضي في الطلاق أي القانون رقم 1 لسنة 2000 والمعروف بقانون الخلع والذي يجيز للنساء حق التطليق بواسطة القاضي بشكل منفرد لأول مرة، وهو حق حصلت عليه النساء في تونس عام 1956. وفيما عدا ذلك تتعرض النساء لحزمة من الممارسات التمييزية في المجال الخاص مثل ختان الإناث والزواج المبكر والعنف المنزلي دون وجود أي مواد قانونية أو كفالة سياسية لحمايتهن. [32]

إن الاستعراض السابق لتاريخ مشروع الدولة المصرية فيما يتعلق بالمسألة النسوية يفضي إلى عدد من الاستنتاجات العامة:

أولاً

لا يمكن الحديث عن "نسوية دولة" بالمعنى المؤسسي التاريخي العميق في مصر بل عن مجموعة من التصورات المختلفة الغير مترابطة، والتي لم تساهم في إنتاج خطاب وطني حول النساء كما هو الحال في تونس. فلا يوجد مشروع واضح لتطوير تشريعي أو مجتمعي للنهوض بالنساء، ولا تخطو الدولة أي خطوة في اتجاه الإصلاح والتدخّل في القضايا المتعلقة بحقوق النساء "كمناهضة ختان الأناث أو تعديل قوانين الأحوال الشخصية أو منح النساء حقوقاً جديدة حتى في إطار المجال العام كحق الترشّح والانتخاب أو تحديد كوتا نسائية في البرلمان" دون تفاوض أو ضغط شديد وحراك من قبل النساء أو ممثلاتهن، وهو

[32] تمثل مسألة ختان الأناث مثال أخر واضح علي ما سبق .فلم يتم تجريم القانون للختان إلا بعد وفاة الطفلة بدور 11 عاما جراء عملية الختان في عام 2008 بعد تلقيها جرعة مخدر زائدة أثناء إجراء العملية على يد طبيبة أجرتها في عيادتها الخاصة في المنيا[1]. وخلال الشهر الماضي (نوفمبر 2014) صدر الحكم في قضية الختان التي أعتبرها الكثيرون الأولى من نوعها بعد إقرار قانون الختان في 2008، إذ يواجه تنفيذ القانون عقبة عدم الإبلاغ إذ تتم هذه العمليات باتفاقات رضائية بين الآباء والأطباء ولذلك لا يتم في العادة التبليغ عن أي طبيب إلا في حالة وفاة الفتاة، وبالعودة إلى القضية فوصول القضية إلى المحكمة هذه المرة كان أيضا بسبب وفاة الطفلة سهير البائع (البالغة من العمر 13 عاما) إلا أن القاضي برأ الطبيب . وربما تدلنا هذه الوفيات المتتالية للطفلات عن الإشكاليات الاجتماعية والمؤسسية التي تواجهها الدولة في تعاملها مع قضية الختان.

ما سيتم تحليله باستفاضة أكبر في الجزء الثاني من هذه الورقة. ويبدو الأمر أكثر وضوحاً إذا ما تأملنا الأشكال التنظيمية والهياكل الدولاتية المعنية بحقوق النساء في مصر.

وعلى الرغم من التاريخ الطويل للحراك النسائي المستقل في مصر والذي يمتد منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن، لم يتم إنشاء آلية وطنية خاصة بقضايا النساء إلا في العام 2000 وهي "المجلس القومي للمرأة". بالإضافة لذلك لا يملك المجلس صلاحيات حقيقية فيما يتعلق بتطبيق برامج واستراتيجيات طموحة لتحسين أوضاع النساء في مصر. فمن ناحية إجرائية لا يمكن إنكار دور الآليات الوطنية في الدفع بالعديد من مشروعات القوانين التي تناهض العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة مثل قوانين الختان والإتجار بالبشر والمادة الخاصة بالتحرش وغيرها، إلا أن دور المجلس في تفعيل هذه القوانين وتطبيقها لا يتم بشكل فعال.

ويلاحظ غياب الرؤية الشاملة عن عمل الآلية الوطنية إلى حد كبير، فنجد في العديد من الأحيان أن الآلية الوطنية تدفع بقانون ما أو تطلق حملة ما دون إطار أوسع يحكم عملها ودون الدفع بتبنّي استراتيجيات وطنية، كما أن عدم استقلالية هذه المجالس التامة وتبعيتها بشكل كبير للسلطة الحاكمة وتبني خطاب النظام يؤدي في أحيان كثيرة إلى تعطيل جهود هذه الآليات أو خروج القوانين والسياسات بشكل منقوص أو عدم تفعيلها نظراً لأن تفعيلها سوف يعني التصادم مباشرة مع النظام. فعلى سبيل المثال تبنّى لمجلس القومي للمرأة فقط مؤخراً إعداد إستراتيجية شاملة للعنف ضد النساء من خلال عمل بروتوكولات تعاون مع العديد من الوزارات كوزارة الصحة والداخلية والتعليم وغيرها، إلا أننا لا نستطيع فصل هذه الإستراتيجية عن السياق السياسي المنتج لها، فالمجلس القومي للمرأة يتجاهل تماماً دور مؤسسات الأمن مثلاً كمرتكب وراعي للعنف الجنسي، الأمر الذي يطرح تساؤلات حقيقية حول جدوى الآلية الوطنية طالما ارتبطت بدولة لا تمنحها أي سلطات مستقلة حقيقية.[33]

الملاحظة الثانية

تتبدّى لنا من استعراض التاريخ السابق ولاسيّما في إطار مقارن، بأنه يمكن ملاحظة الفصل التام بين المجالين العام والخاص فيما يتعلق بطريقة تعاطي الدولة مع كل منهما. فبينما تأخذ الدولة أحياناً بعض الخطوات في اتجاه تدعيم مشاركة النساء في الحياة العامة، وذلك لخدمة أهداف سياسية ضيقة أو استجابة لضغوط أو اتجاهات دولية، فإنّ دولة ما بعد الاستقلال في مصر لم تسعي لصياغة تصور متكامل أو

[33] Khafagy, Fatma. Commentary: A Look at the Women's Machinary, Al- Ahram Weekly Online, 8 - 14 March 2007 at http://weekly.ahram.org.eg/2007/835/sc14.htm

إستراتيجية بعيدة المدى أو توجّه سياسي بشأن قضايا النساء بشكل عام، ولاسيّما حقوق النساء في المجال الخاص. فلا توجد محاولات جادة على مدى تاريخ تلك الدولة لتجاوز الطبيعية الهوياتية لقوانين الأحوال الشخصية في مصر، سواء تلك التي تنظم العلاقات الزوجية للأغلبية المسلمة أو الأقلية القبطيّة، بل كانت معظمها محاولات مجتزئة ومتقطعة ولم تأتي إلا استجابة لضغوط من مجموعات ضغط نسائية أو نسوية "قانون الخلع" نموذجاً.[34]

الملاحظة الأخيرة

تتصل بالتبعات الحالية للإشكاليات السابقة، ومن أبرزها التحوّل المخيف للمجال العام المصري وسيادة العنف ضد النساء نتيجة لما يمكن تسميته بشخصنة أو منزلة المجال العام" " The domestication of the public sphere"، وهي ظاهرة تحدث في الدول التي تكون فيها بنية المجتمع وعلاقات القوى فيه أقوى من قدرة الدولة على اختراقها والتأثير فيها[35].

ونتيجة لذلك ينشأ مجال عام متأثر بعلاقات القوى الاجتماعية والطبقية والجنسية في المجال الخاص. ينطبق الأمر بشكل أكثر وضوحاً على النساء، فمنطقَي الحماية ولوم الضحية الذي يحكم علاقة النساء عموماً في مصر بذويهن في المجال الخاص تم نقلها بحذافيرها للمجال العام.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير المجال الخاص على المجال العام يزداد عند توفر شرط أساسي هو: "كلما ضعفت درجة قوة مؤسسات الدولة وأبنيتها المهيمنة في مقابل المجتمع - وهو ما عرفته كل من مصر وتونس بدرجات وأشكال متفاوتة في أعقاب الربيع العربي - كلما ظهرت أنماط وخطابات وأسس جديدة تحكم علاقة الدولة بالنساء وهو ما يؤثر على القدرات التفاوضية للحركات والتيارات النسائية والنسوية في علاقتها بالدولة.

[34]El-Shakry, Omnia.2007. The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt. Stanford, CA: Stanford University Press.

[35] للمزيد من المعلومات حول التصورات النسوية و ما بعد البنيوية بشأن شخصنة المجال العام أنظر:
Krishan Kumar and Ekatarina Makarova,"The Portable Home: The Domestication of Public Space," *Sociological Theory* 26, no. 4 (2008), 324-342.
Joan Scott and Debra Keates, (Eds.), *Going Public: Feminism and the Shifting of the Private Sphere*, (Urbana: University of Illinois Press, 2004).

ثانياً

التفاوض علي حقوق النساء في مصر وتونس في أعقاب الربيع العربي. إعادة إنتاج لروايات الماضي أم فرصة لحراك من نوع جديد؟

أنتجت الثورات العربية عدد من العوامل التي أثرت على بنية الفرص والتحديات التي تواجهها النساء في كل من مصر وتونس، وأعادت طرح "المسألة النسوية" مرة أخرى في البلدين باعتبارها أحد أكثر النقاط خلافاً وإثارة للجدل بين كل من الأحزاب والقوى الإسلامية من جهة، والقوى والتيارات غير الإسلامية من جهة أخرى.

ففي أعقاب ثورات الرابع عشر من كانون الثاني / يناير والخامس والعشرين من كانون الثاني / يناير في كل من مصر وتونس، تعرضت البنية المؤسسية لدول ما بعد الاستقلال في البلدين لخلخلة وإعادة تشكيل أثر بشكل كبير على إمكانية إنتاج سياسات بعيدة المدى فيما يتعلق بالنساء. فقد استمرت مؤسسات الأمن والشرطة بشكل عام في التمتع بحصانة كاملة، واستمرت سياسة القتل والتعذيب والاعتداءات الجنسية على النساء من قبل رجال الأمن مستمرة بشكل ممنهج، الأمر الذي طرح مسألة العنف ضد النساء في إطار العنف المؤسسي بالأساس. [36]ومن ناحية أخرى فقد خلفت الثورات العربية ولاسيّما في السنوات الأولي لها فراغاً أمنياً أدّى إلى زيادة معدلات العنف المجتمعي ضد النساء بشكل كبير.[37]

أمّا على الصعيد السياسي, فعلى الرغم من اختلاف طبيعة الجدل السياسي والشعبي في كل من البلدين بخصوص حقوق النساء وتأثير صعود الإسلاميين إلى السلطة طوال الفترة الممتدة بين عام 2011 و 2014، إلا أن ثمة خصائص مشتركة اتّسم بها المشهد السياسي في أعقاب الإطاحة ب"مبارك" و"بن علي" في عام 2011. أول تلك الخصائص هو الاستقطاب السياسي الحاد والشديد بين الكتلة الإسلامية وأنصارها وبين الكتلة الغير إسلامية، وإن كانت مآلات ونتائج هذا الاستقطاب قد اختلفت في كل من البلدين.

[36] للمزيد حول العنف المؤسسي ضد النساء في مصرانظر: كار، سارة : الاعتداء الجنسي و الدولة: تاريخ من العنف:
http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81

[37]Tadros, Mariz: Why does the World ignore violence against Arab women in public spaces? Online at:
http://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2013/dec/02/world-ignore-violence-against-arab-women

فبينما أفضى الصراع السياسي بين حركة النهضة الإسلامية والقوى الغير إسلامية في تونس إلى هدنة محتقنة تُوّجت بانتخابات برلمانية ورئاسية ودستور يعبر بدرجة كبيرة عن التوافق المجتمعي التونسي ومسار انتقالي واضح المعالم، فإنّ الاستقطاب السياسي في مصر أدى إلي إعادة إنتاج للنظام السلطوي ربما بشكل أكثر سوء مما سبق.

تونس

تفاوض سياسي و خطاب هوياتي. التفاوض حول المادة 28 من الدستور وإقرار مبدأ التناصف.

إنّ اللافت للنظر عند المقارنة بين المشهد السياسي في كل من مصر وتونس بعد مرور أربعة أعوام على الثورات الشعبية التي اطاحت بأنظمة حكم مستقرة وصيغ هيمنة سائدة علي النحو المبين في الجزء السابق، هو الدور الذي أدّاه الاستقطاب السياسي الهوياتي في طرح قضايا النساء في كل من البلدين، وذلك رغم الاختلاف المبين أعلاه بين تاريخ المسألة النسوية فيهما.

فقد أدّت حقوق النساء في ظل الصراع السياسي الدائر دور الفزّاعة الهوياتية بامتياز أثناء كافة المنعطفات السياسية الهامة التي مر بها البلدان، ولا تزال تؤدّي هذا الدور بدرجة كبيرة وإن اختلفت حدّة وطبيعة الجدل باختلاف الأوضاع السياسية والإرث الثقافي والقانوني المتعلق بحقوق النساء في كل سياق على حدة.

ففي تونس تركّز الجدل السياسي بخصوص حقوق النساء تحت شعارين أساسين رفعتهما الحركة النسوية وقطاع كبير من النساء في أعقاب ثورة الرابع عشر من كانون الثاني / يناير، وهما "عدم المساس بمكتسبات المرأة التونسيّة"، و"لا تراجع عن مجلة الأحوال الشخصيّة"[38]. وبينما مثّل الشعار الأول مطلباً أكثر عمومية يعبر عن قلق عدد كبير من نساء تونس، لاسيّما المنتميات للطبقات الوسطى المتعلمة اللاتي استفدن بشكل شخصي من توجّهات دولة ما بعد الاستقلال فيما يتعلق بحقوق النساء. أما الشعار الثاني فقد مثّل مطلباً سياسياً واضحاً وأكثر تحديداً يتعلق بعدم المساس - ليس فقط بمنظومة مجلة الأحوال الشخصية باعتبارها القانون الأساسي المنظم للعلاقات داخل الاسرة - ولكن باعتبارها التجسيد الأكثر وضوحاً لمشروع دولة ما بعد الاستقلال في تونس وباعتبارها مادة "فوق دستورية" كما سبقت الأشارة.

[38] مقابلة شخصية مع سامية بن مسعود- منسقة برنامج رعاية الأمهات العازبات في جمعية أمل، ابريل 2014.

وقد تم رفع هذين الشعارين في مواجهة تهديد إسلامي محتمل لتراث من المكتسبات التي تخص النساء التونسيات جميعاً. لقد تجسد القلق من قبل قطاعات واسعة من النساء ليس فحسب من تصاعد خطابات إسلامية تنادي بمراجعة تراث الحداثة، و إنما من تغير محتمل في سياسات مؤسسية وتشريعية في وقت تشهد فيه مؤسسات الدولة حالة من الضعف والتراخي التي تسمح بتغيير السياسات اليومية التي تحكم علاقة النساء بالدولة.

فعلى سبيل المثال عبّر عدد كبير من الناشطات بمجال حقوق المرأة عن قلقهن من امتناع عدد من المؤسسات الصحية والعاملين بقطاع الصحة عن تقديم خدمات الإجهاض للنساء على الرغم من كون تلك الخدمات حقاً مكتسباً للنساء كافة منذ العام 1973.[39]

إن إعادة هيكلة الكثير من المراكز الإدارية للدولة وتغيير القواعد المنظمة لها أثّر على الخدمات اليومية التي تحصل عليها النساء من الدولة بشكل كبير، كما شكّل الفراغ الأمني واستمرار فساد منظومة الأمن الداخلي - رغم مرور أكثر من أربعة أعوام على بدء مسار العدالة الانتقالية في تونس - تخوفاً حقيقيّاً لدى النساء من تأثير ضعف هياكل الدولة على أوضاعهن وعلى تزايد العنف المسلط عليهن.[40]

ومن الملاحظ أن تلك التخوفات ولاسيّما المتعلقة بفساد منظومة الأمن الداخلي قد أبدتها كل من النساء المنتميات للتيار الإسلامي وكذلك المنتميات للتيار الأكثر علمانية على حد سواء.[41]

فالنساء الإسلاميات كنّ أكثر تركيزاً على قضية هيكلة قطاع الأمن الداخلي وهو أمر مفهوم نتيجة لكون النساء المنتميات لحركة النهضة كنّ الأكثر تعرضاً للتنكيل نتيجة لنشاطهن السياسي في زمن حكم "بن علي".[42]

ولكن رغم اتّفاق الجميع على أهمية إصلاح القطاع الأمني للحد من كل من العنف المجتمعي والعنف المؤسسي ضد النساء، فإن ثمة اختلافاً واضحاً في وجهات النظر حول أهم التحديات التي تواجهها النساء التونسيات في فترة ما بعد الثورة. فبينما تتبنّى معظم النساء الإسلاميات خطاباً متشككاً بشأن نوايا

[39] مقابلة شخصية مع أمال جرامي- أكاديمية تونسية وناشطة بمجال حقوق النساء،مارس 2014.

[40] Marks, Monica,"Women's Rights Before and After the Revolution" Chapter 10 in *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts,Architects, Prospects, ed* Nouri Gana, Edinburgh University Press (2013), 224-251.

[41] مقابلة شخصية مع محرزية العبيدي، القيادية بحركة النهضة و النائبة الأولي لرئيس المجلس الوطني التأسيسي في تونس ، فبراير 2014.

[42]Marks, Monica,"Women's Rights Before and After the Revolution" Chapter 10 in *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts,Architects, Prospects, ed* Nouri Gana, Edinburgh University Press (2013), 224-251.

المجموعات النسوية ذات التوجهات العلمانية مع اتّهامات بالتواطؤ مع نظام "بن علي" واستغلال دعم النظام لقضايا النساء لصالح أجندة "بعيدة عن هوية مجتمعنا وتهدف لإلهاء النساء والرجال أيضاً عن مشكلة البلاد الحقيقيّة وهي المشكلة الاقتصادية".[43]

وعلى الجانب الآخر، فقد عبرت عدد من النسويّات اللاتي ينتمين للتيار الحداثي أو العلماني عن قلقهن من التراجع عن مكتسبات مرحلة ما قبل الثورة وعن التزام دولة ما بعد الاستقلال التونسية بحقوق المرأة.[44]

ورغم تباين الرؤى حول مسألة حقوق النساء والتي تنبع من أيدولوجيات سياسية مختلفة، فإن عملية التفاوض حول حقوق النساء التونسيات - سواء فيما يتعلق بإقرار مبدأ التناصف أو عند مناقشة حقوق النساء في الدستور الجديد - اتّخذت طابع سياسي قائم علي التوازنات و التوافقات السياسية في المقام الأول.

فقد تم إخضاع مسألة الصراع الهوياتي حول اللائكية وتراث الحداثة المرتبط بدولة ما بعد الاستعمار ولاسسيّما فيما يتعلّق بحقوق المرأة، إلى توازنات سياسية خضعت لطبيعة المرحلة الانتقالية نفسها واستحقاقاتها المختلفة. ويمكن رؤية ذلك بوضوح في عمليات التفاوض من أجل حقوق النساء في الدستور ولاسيّما عمليتَي التفاوض حول المادة 28 وأيضاً التفاوض بين القوى السياسية المختلفة والنسويات أيضاً حول مبدأ التناصف، والذي تم إقراره كمبدأ دستوري في الفصل الخامس والأربعين من الدستور التونسي الجديد تحت باب الحقوق والحريات.[45]

إن التفاوض حول إقرار مبدأ التناصف - سواء فيما يتعلق بقانون الانتخابات أو كمبدأ دستوري عام - يشكّل نموذجاً واضحاً على غلبة التوازنات والاستحقاقات السياسية على المنطق الهوياتي؛ أي علي الجدل القائم حول حقوق النساء بين الهوية الإسلامية والهوية الحديثة المعتمدة على تراث الدولة الحديثة ومبادئ اللائكية.

[43] مقابلة شخصية مع محرزية العبيدي، القيادية بحركة النهضة و النائبة الأولي لرئيس المجلس الوطني التأسيسي في تونس ، فبراير 2014.
[44] مقابلة شخصية مع سامية بن مسعود- منسقة برنامج رعاية الأمهات العازبات في جمعية أمل، ابريل 2014.

[45] للمزيد من التفاصيل حول إقرارمبدأ التناصف في الدستور التونسي: انظر: http://www.alquds.co.uk/?p=121396

إن عملية التفاوض نفسها قامت على أساس التمسّك بالتوافق على الحد الأدني الممكن وعلى التفاهمات السياسية المرتبطة باستحقاقات انتخابية وسياسية كبرى، وأيضاً على التمسك بالحد الأدنى من المكتسبات الوطنية الخاصة بحقوق المرأة التونسية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن إقرار التعديل الخاص بمبدأ التناصف، بعد تعديل الفصل الخامس والأربعين من الدستور التونسي والذي يقضي بتقسيم المقاعد في كافة الدوائر الانتخابية مناصفة بين الرجال والنساء، قد جاء نتيجة لجولة من المفاوضات بين القوى السياسية المختلفة، أدّت فيها الحركة النسوية دوراً هاماً ممثلة في عدد من السياسيات البارزات اللواتي ينتمين لخلفيات نسوية. وجائت صيغة مبدأ التناصف بناء على توافق بين حركة النهضة ومعارضيها من التيارات الغير إسلامية حول الفائدة السياسية للتناصف.

فحركة النهضة وافقت على التناصف من وجه نظر عدد من السياسيات الغير إسلاميات، نظراً لكونها أكثر حركة استفادت من المبدأ على أرض الواقع نتيجة لقدرتها على الدفع بأكبر عدد من المرشحات في الانتخابات. [46] وقد نجح عدد من السياسيات من خلفية نسوية في تمرير المبدأ والتفاوض الجاد على إقراره اعتماداً على تلك الرؤية.

وعلى الرغم من صعوبة تحديد الموقف الحقيقي للعضوات الإسلاميات في الجمعية التأسيسية من مبدأ التناصف الذي دافعت عنه بعضهن وهاجمنه البعض الآخر، إلا أن الثابت في النهاية هو تحمس حركة النهضة لمبدأ التناصف؛ الأمر الذي خلق تحالف غير متوقع بين النسويات والإسلاميات لتمرير المبدأ وفقاً لشهادة عدد من النساء الفاعلات في تلك العملية. [47]

ومن جانبهن، لم تنكر ممثلات التيار الإسلامي الهدف الانتخابي المباشر من مبدأ التناصف والمتمثل في الدفع بعدد كبير من الكوادر النسائية في الانتخابات البرلمانية القادمة ،غير إن موافقة تيار النهضة على إقرار التناصف كمبدأ دستوري وليس فقط كشرط انتخابي، يشي بالاستجابة لضغوط أكبر من أجل تهدئة مخاوف قطاع كبير من حقوق النساء وإظهار جدية الحركة في اتّخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة

[46] مقابلة شخصية مع بشري بلحاج حميدة، القيادية بحركة نداء تونس حالياً و عضو الجمعية التونسية للنساء الديمقرطيات ، فبراير 2014.
[47] مقابلة شخصية مع بشري بلحاج حميدة، القيادية بحركة نداء تونس حالياً و عضو الجمعية التونسية للنساء الديمقرطيات ، فبراير 2014.

للحفاظ على مكتسبات النساء لعلمها بترصد منافسيها وجمهور النساء الواسع لمواقفها من النساء في الدستور، الأمر الذي دفع الحركة للموافقة على إقرار حق مبدأ التناصف كمبدأ دستوري أساسي .[48]

بالإضافة إلى التفاوض حول مبدأ التناصف ثمة محطة أخرى هامة وهي تلك المتعلقة بالتفاوض حول محتوى الحقوق الخاصة بالنساء في الدستور. فعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات استغرقتها عملية كتابة الدستور التونسي، دار جدل واسع الأصداء على مستوى وسائل الإعلام والخطابات السياسية لمختلف الأطراف، تمحور حول تسييس الروايات التاريخية المتعلقة بإرث الدولة حول حقوق النساء؛ الأمر الذي وضع بشكل أو بآخر تراث عهد "بورقيبه" تحت المنظار مرة أخرى وطرح لأول مرة روايات مغايرة لتاريخ نسوية الدولة في تونس. فقد ظهرت على السطح - ربما لأول مرة - روايات مختلفة عن هذا الإرث، تنوعت بين الاعتراف بفضل الدولة على النساء حتى وإن شاب مشروع نسوية الدولة الطابع السلطوي، و رفض لهذا الإرث بالمجمل على أساس هوياتي.

وفي إطار هذا الجدل العام الذي مهد له المناخ الديمقراطي الجديد الذي تشهده البلاد، فقد دافع قطاع كبير من الشعب وليس فقط الحركة النسوية عن المكتسبات التاريخية للنساء التونسيّات؛ الأمر الذي يطرح مرة أخرى محورية البعد السياسي لتلك المكتسبات النسوية الطابع.[49]

وفي الوقت نفسه ظهرت أصوات إسلامية تنتقد هذا التراث والطريقة الفوقية التي فُرض بها على الشعب التونسي، الذي أُجبر منذ الاستقلال أن "يفارق جزء من تراثه وهويته وهي الهوية الإسلامية[50]. وقد تجلّى الجدل الدائر حول تقييم تراث المسألة النسوية في تونس أكثر ما تجلّى خلال المعركة السياسية التي اندلعت في آب /أغسطس 2012، وذلك في أعقاب نشر أول نسخة لمشروع الدستور الجديدة والإعلان عن صياغة المادة رقم 28 التي تنص أنّ الدولة "تضمن حماية حقوق المرأة ومكتسابتها على أساس مبدأ "التكامل" مع الرجل داخل الأسرة، بوصفها شريكاً للرجل في التنمية والوطن".

وقد أثارت تلك المادة عاصفة من الانتقادات ليس فقط من قبل النسويات، وإنما من قبل قطاعات واسعة من الشعب عموماَ. وقد ظهر حجم الاعتراض على نص تلك المادة وفحواها في خروج آلاف من النساء والرجال أيضاً للتظاهر ضدها يوم 13 آب /أغسطس 2012، والذي يوافق يوم المرأة في تونس "وهو في الوقت نفسه ذكرى إصدار مجلة الأحوال الشخصية".

[48] مقابلة شخصية مع محرزية العبيدي، القيادية بحركة النهضة و النائبة الأولي لرئيس المجلس الوطني التأسيسي في تونس ، فبراير 2014.
[49] مقابلة شخصية مع بشري بلحاج حميدة، القيادية بحركة نداء تونس حالياً و عضو الجمعية التونسية للنساء الديمقرطيات ، فبراير 2014
[50] مقابلة شخصية مع جوهرة التيس ، النائبة بالمجلس التأسيسي و عضو حركة النهضة ، سبتمبر 2012.

إن استحضار روح المجلة تجلّى في اعتبارها من المكتسبات التاريخية للنساء التونسيات التي لا يمكن التراجع عنها؛ وهو ما أعطى زخماً ودعماً شديداً للنسويات المعترضات على تلك المادة واللواتي أدّينَ دوراً هاماً في التنديد بها عبر استدعاء هذا التراث تحديداً.[51]

وقد نجحت النسويات والنساء الحزبيات كذلك في خلق إجماع سياسي عام حول المادة 28، انطلاقاً من كونها تخالف تراث حقوق المواطنة الذي كفلته دولة ما بعد الاستقلال، انطلاقاً من مبدأ المساواة وليس على أساس أن المرأة مكملة للرجل".[52]

وقد عبرت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات - أقدم وأعرق الجمعيات النسوية في تونس - عن هذا التوجه السياسي في بيان حاد اللهجة طالبت فيه بتعديل المادة وأعربت عن خوفها من أن "إرساء ديكتاتورية باسم الشرعية عبر القوانين والدستور الجديد".[53] وقد أدّى الهجوم العنيف الذي تعرضت له حركة النهضة من جراء تسريب نص المادة 28 إلى إعلان تراجعها عن المادة المذكورة، بل وأيضاً تصريح عدد من أبرز قياداتها وعلا رأسهم "راشد الغنوشي" رئيس الحركة باحترامهم لحقوق النساء. فقد صرح رئيس حركة النهضة نصاً "بأن حركة النهضة لن تتراجع عن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وبأنها تعتبرهما متكاملين في الحقوق والواجبات وبأن التكامل هو مفهوم أصيل وهو معنى إضافي لكلمة المساواة"، واصفاً في نفس الوقت الجدل الذي أثير حول المسألة بأنه "مجرد افتعال لمعركة سياسية واهية تدخل في إطار المزايدات السياسية".[54]

إن المراقب لتلك المعركة السياسية التي انتهت بانتصار رمزي وإن كان معبراً للنسويات وللمدافعين عن حقوق النساء في تونس، يمكن أن يلاحظ بسهولة أمرين في غاية الأهمية:

الأول

أن استدعاء تراث المكتسبات التاريخية للنساء التونسيات قد تم توظيفه بنجاح في إطار تفاوض سياسي مع أطراف تم اعتبارهم أعداء لهذا التراث تحديداً بنجاح شديد. ويرجع هذا النجاح للمزج ما بين آليات وطرق

[51] مقابلة شخصية مع سعيدة جراش ، عضو حركة نداء تونس و إحدي مؤسسات جمعية النساء الديمقرطيات ، فبراير 2014.
[52] مقابلة شخصية مع بشري بلحاج حميدة، القيادية بحركة نداء تونس حالياً و عضو الجمعية التونسية للنساء الديمقرطيات ، فبراير ٢٠١٤.
[53] مقابلة شخصية مع أحلام بلحاج ، الرئيسة الحالية للجمعية التونسية للنساء الديمقرطيات ، فبراير ٢٠١٤.
[54] مقابلة شخصية مع محرزية العبيدي، القيادية بحركة النهضة و النائبة الأولي لرئيس المجلس الوطني التأسيسي في تونس ، فبراير ٢٠١٤.

عمل وأساليب مختلفة للحشد، منها استدعاء خطاب "نسوية الدولة" والذي وجد صدى واسع لدى قطاع من الجماهير المتذمرين من ما يرونه انقلاب على ثوابت تاريخية، وأيضاً استخدام وسائل ارتبطت بالتواجد في الشارع والتظاهر، وهو حق مكتسب لكافة المواطنين التونسيين في أعقاب ثورة الرابع عشر من كانون الثاني / يناير 2011.

الثاني

إن التفاوض حول حقوق النساء في تونس ما بعد الثورة - سواء دار حول حقوق المرأة الدستورية "المادة 28"، أو حول حقوقها السياسية والانتخابية "مبدأ التناصف" - إنّما يمثّل تطوّر نوعي في التصورات والمشاريع المختلفة التي تطرحها لمختلف الأطراف، سواء النساء أطراف التفاوض أي النسويات والسياسيات أو الرأي العام الذي أكسب المسألة النسوية بعداً شعبياً جديداً عبر إعادة طرحها للنقاش الشعبي و التفاوض، وأيضاً كموضوع للتظاهر والاحتجاج في مناخ عام أكثر ديمقراطية بفعل الثورة.

إن تسيس القضية النسوية عبر تسييس المعبّرات عنها؛ أي النسويات اللاتي انخرطن في العمل الحزبي والسياسي بكثافة بعد الثورة - كما اتضح عند مناقشة التفاوض حول إقرار مبدأ التناصف كأساس لأجراء الانتخابات في تونس بعد الثورة - ينبئ بتحول هام وجذري في التعاطي مع المسألة النسوية التي لم يعد مقدّراً لها أن تكون فقط حكراً علي الدولة في تونس.

مصر

التفاوض عبر استغلال التناقض. المفاوضات حول المادة 11 من الدستور المصري 2014

في مقابل التفاوض على حقوق النساء كجزء أساسي وربما محدد لعملية سياسية ممتدة، فإن التفاوض على حقوق النساء في مصر اتّصف بعدد من السمات التي تعد بدرجة كبيرة امتداداً للمبادئ التي حكمت علاقة الدولة بالنساء أو بمعنى أحرى بممثلاتهن السياسيات لعقود طويلة منذ تأسيس دولة ما بعد الاستقلال.

ومن أبرز تلك المبادئ التي تظل حاكمة لسياق وطبيعة الحراك النسوي في مصر في مواجهة الدولة عدم انتظام أو وجود مشروع جاد معني بحقوق النساء حتى من منظور سلطوي؛ فالتعامل مع حقوق النساء في مصر بعد الثورة كان رهين الاستحقاقات السياسية الكبرى، مثل الانتخابات البرلمانية والمفاوضات حول

الدستور، بدلاً من كون تلك المناسبات فرصة للتفاوض الجاد والدؤوب على حقوق النساء[55]. فعلى الرغم من تفجر حراك نسائي شديد الحيوية والأصالة طوال السنوات الأربع الماضية في مصر، لاسيّما حول موضوع العنف الجنسي في المجال العام، فإن قدرات النسويات والسياسيات على طرح تلك الحقوق على الأجندة السياسية بشكل جاد بقيت ضعيفة نتيجة لحزمة من الأسباب المتعلقة بضعف البنية الحزبية في مصر أساساً وعدم اتخاذها لأي تدابير تضمن المشاركة المتساوية للنساء في الأبنية والهياكل الحزبية المختلفة في ماعدا استثناءات قليلة جداً.[56]

وتكشف الممارسات السياسية والحزبية في مصر في كافة الاستحقاقات الانتخابية التي مرت بها البلاد في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني / يناير 2011، عن ضعف التقاليد والممارسات المتعلقة بتمكين النساء، سواء فيما يتعلق بوضع النساء على قوائم الترشح الانتخابية أو تمثيلهن في الهياكل الحزبية المختلفة، أو في كافة الهياكل السياسية المؤثرة في البلاد مثل البرلمان المنتخب الوحيد عقب الثورة، والذي سيطرت عليه أغلبية إسلامية وكان تمثيل النساء فيه ضعيفاً للغاية لا يتجاوز ال2٪.

وعلى الرغم من تعثر الحياة السياسية في مصر وموقف التيارات السياسية الإسلامية ممثلة في جماعة الأخوان المسلمين والسلفيين المعادية بشدّة لحقوق النساء بشكل جلي وواضح[57] - إذ يشكلان العاملان الأكثر تأثيراً على وضعية النساء التفاوضية وعلى قدرتهن على المشاركة الجدية في العمليات السياسية المنتجة للدساتير والوثائق المؤثرة على حقوقهن - إلا أنه لا يجب أيضاً إغفال حقيقة أن المشاركة السياسية للنساء كانت تاريخياً ضعيفة ولم تبذل الدولة جهداً كبيراً في طرح إستراتيجيات وطنية للتغلب على تلك المشكلة.

وقد استمرت تلك السياسة بشكل كبير في مرحلة ما بعد ثورة يناير أيضاً، وهو ما تجلّى في الهجوم الشرس الذي شنته كافة القوى السياسية على قانون تخصيص مقاعد محددة سلفاً للنساء أو "كوتا للنساء" في البرلمان، وهو نظام بدأ العمل به في آخر انتخابات برلمانية في عهد "مبارك"، عام 2010. [58]

---

[55] مقابلة مع ماجدة عدلي، مدير مركز النديم لتاهيل ضحايا التعذيب وناشطة نسوية، نوفمبر 2014.

[56] يعتبر الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي الحزب الوحيد الذي أقر تعديلات في لائحته الداخلية تشترط علي ألا يقل عدد الأعضاء من النساء في أس تشكيل حزبي عن 30٪. المصدر: an http://www.egysdp.com/

[57] للمزيد حول مواقف التيار الاسلامي ممثلاً في جماعة الأخوان المسلمين و السلفيين المعادي لحقوق النساء في مصر في الفترة ما بين 2011 و 2015، أنظر الروابط التالية:

http://www.theguardian.com/commentisfree/2013/mar/18/muslim-brotherhood-rejects-egyptian-womens-rights

http://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2012/mar/08/political-empower-women-egypt

Tadros, Mariz. To politically empower women on a global scale, we need more than quotes, The Guardian, March 8 2012, online at : http://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2012/mar/08/political-empower-women-egypt

وعلى الرغم من العيوب التقنية والتطبيقية لنظام تخصيص الحصص السياسية للنساء "الكوتا" وارتباط تطبيقه في مصر بنساء الحزب الوطني بالأساس، إلا أن اللافت للنظر هنا هو توافق جميع القوى السياسية على إلغائه وليس على إعادة تعريفه أو على أهمية طرح صيغة ما للتمييز الإيجابي باعتباره ضرورة أساسية لأي عملية انتقال ديمقراطي جادة.

إن الجدل العام السائد بين مختلف القوى السياسية حول حقوق النساء في أعقاب ثورة يناير 2011 لم يطرح بجدية مسألة التمكين السياسي للنساء و تمثيلهن كركيزة أساسية لبناء نظام ديمقراطي على غرار ما حدث في تونس، بل على العكس تم طرح الأمر باعتباره من ميراث دولة الاستبداد ومن المهم التخلص منه، وهو أمر أتفقت فيه بدرجة كبيرة كل التيارات السياسية بما فيها أكثرها ادعاء بتبنّي حقوق النساء.

لقد كشفت المفاوضات حول حقوق النساء في كافة المنعطفات السياسة التي مرت بها مصر منذ بداية الاستحقاقات السياسية عقب ثورة يناير 2011 انعدام الاهتمام الذي يصل في أحيان كثيرة إلى درجة العدائية لحقوق النساء؛ فلم تهتم كافة الكيانات السياسية بمعالجة أسباب إقصاء النساء عن المناصب القيادية سواء في الأحزاب أو في الحياة العامة، ولم تطرح مبادرات جادة للتعرّف على معوقات ترشيح النساء في الانتخابات البرلمانية إلا من قبل المجموعات والمنظمات النسوية التي بذلت جهداً مضنياً لوضع تلك المسألة على أجندة القوى السياسية.

وقد عبّرت الكثير من المنخرطات في الحراك النسوي المعني بالتفاوض مع الأحزاب عن صدمة كبرى من مقدار عدم إيمان الأحزاب في الأصل بدور النساء، إضافة إلى النظرة المجتمعية السلبية للنساء والتي تقلل من دورهن في التمثيل السياسي.[59]

و نتيجة لهذا السياق المعقد والمأزوم فقد وجدت النسويات في مصر أنفسهن في وضع لا يحسدن عليه. فمن ناحية لا يوجد تراث حقيقي ومادي متجسد في قوانين ومكاسب تشريعية حصلت عليها النساء تاريخياً ويستطعن استخدامها كأساس لمعركة سياسية تستهدف الدفاع عن مكاسبهن كما حدث في تونس باستثناء تعديلات طفيفة على قانون الأحوال الشخصية أبرزها تمرير قانون الخلع عام 2000، لا يمكن الحديث عن مكتسبات واضحة للنساء المصريات في مرحلة دولة الاستقلال.

[59] مقابلة شخصية مع سلمي النقاش ، مديرة برنامج أكاديمية المشاركة السياسية للنساء بمؤسسة نظرة للدراسات النسوية وناشطة نسوية، فبراير 2014.

ومن ناحية أخرى، فقد أنتج مناخ الاستقطاب السياسي المتصاعد منذ وصول الإسلاميين للحكم سياقاً سياسياً جعل من طرح تلك القضايا بشكل جذري - يتجاوز فكرة التفاوض على حقوق إجرائية إلى نقاش جاد حول الآليات الخاصة بالتطبيق الحقيقي لتلك المبادئ - أمراً في غاية الصعوبة.

في هذا الإطار المعادي يمكن اعتبار نجاح المجموعات والتكتلات النسائية في التفاوض حوال المادة 11 من الدستور المصري نجاحاً في فرض إطار تشريعي يضمن التزام الدولة بمناهضة كافة أشكال العنف ضد النساء وفقاً للالتزمات الدولية للحكومة المصرية لاسيّما اتّفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها مصر عام 1981. [60]

وقد نجحت مجموعة عمل النساء و الدستور، وهي مجموعة منبثقة من تحالف دائم للمنظمات النسوية في مصر تكونت عام 2011، في التفاوض على الحد الأدنى من المطالب عبر إعداد مشروع متكامل للدستور وتقديم مقترحات جادة بشأن عدد من المواد المتعلقة بحقوق النساء في الدستور لاسيّما المادة 11.

ووفقاً لشهادة الدكتورة "هدى الصدي" إحدى عضوات المجموعة وعضو لجنة الخمسين، فقد تمكنت النساء من التفاوض بنجاح حول تلك المادة نظراً لرغبة كافة القوى السياسية والنظام الحاكم في منح النساء حقوقاً جديدة في دستور 2014 للتأكيد على "مدنية الدولة" في مقابل دستور 2012 المعطل الذي اعتبر دستوراُ غير عصري، سواء على مستوى البنية التشريعية نفسها أو على مستوى الصمت التام عن ذكر أي حقوق للنساء. [61]

ووفقاُ للرؤية السابقة يمكن تفسير نجاح المجموعة في الضغط من أجل تمرير المادة 11 برغبة اللجنة والنظام في إكساب الدستور الجديد صبغة عصرية عبر منح النساء حقوقاً دستورية جديدة. فاستغلال الصراع السياسي الهوياتي نفسه وليس تجاوزه بالمعني السياسي على النحو الذي حدث في تونس كان ورقة الضغط الوحيدة لدى المجموعات النسوية التي حاولت الضغط من أجل إقرار حقوق جديدة للنساء.

[60] للمزيد من المعلومات حول البعد الدولي في التفاوض حول حقوق النساء في دستور 2014 ، انظر:
El Sadda, Hoda, Article 11: Feminist Negotiating Power in Egypt, Open Democracy, 5 January 2015 online: https://www.opendemocracy.net/5050/hoda-elsadda/article-11-feminists-negotiating-power-in-egypt

[61] El Sadda, Hoda, Article 11: Feminist Negotiating Power in Egypt, Open Democracy, 5 January 2015 online: https://www.opendemocracy.net/5050/hoda-elsadda/article-11-feminists-negotiating-power-in-egypt

و من ناحية أخرى يمكن تفسير تمرير أول التزام دستوري حقيقي من قبل الدولة المصرية بالقضاء على العنف ضد النساء بصعوبة تجاهل حراك نسوي نشط حول تلك المسألة طوال الأعوام الثلاثة التي تلت صياغة دستور 2014. فنتيجة لتزايد معدلات وحدة العنف السياسي والمجتمعي ضد النساء، نمت حركة واسعة تسعى لوضع تلك القضية على أجندة الرأي العام في مصر، وخاصة في أعقاب تزايد وتيرة وحدة الاعتداءات الجنسية ضد النساء أثناء التظاهرات السياسية في محيط ميدان التحرير والمناطق المحيطة به منذ خريف عام 2012. [62]

ولقد طورت الحركات والمجموعات العاملة في مجال مناهضة العنف الجنسي خطابات نسوية كانت قائمة بالفعل بشكل أكثر أصالة، وذلك على الرغم من استمرار بعض الخطابات الحمائية أو الأفكار الرجعية بين أفراد المجموعات المختلفة [63].

فتجربة التصدي للعنف الجنسي ميدانياً ثم خطابياً فرضت على المشاركين فيها الاشتباك مع العديد من الأسئلة الشائكة التي تمثل صلب المسألة النسوية في مصر حالياً: ما هي أدوار كل من الرجال والنساء في المجالين العام والخاص؟ما علاقة العمل النسوي بالعمل السياسي والثوري؟ مدى مسؤولية الدولة في تفاقم الظاهرة وإخفاقها في التصدي لها حتى الآن.

ومن هنا تتبدى أهمية قضية العنف الجنسي ومحوريتها بالنسبة للتفاوض حول حقوق النساء في الدستور؛ من حيث كونها منحت زخماً للمجموعات النسوية المنخرطة في التفاوض من أجل الحقوق الدستورية للنساء في مصر، من خلال نجاحهم في وضع قضية العنف ضد النساء في المجال العام على أجندة الدولة المصرية في مرحلة ما بعد 30 حزيران / يونيو 2013.

ومن اللافت للنظر في عملية التفاوض حول حقوق النساء في الدستور عدم نجاح المجموعات النسوية في الضغط من أجل آلية تمثيلية للنساء في المجالس النيابية والمحلية رغم رغبة بعض الأطراف المحسوبة على الآلية الوطنية في مصر ـ أي المجلس القومي للمرأة- في أن يتضمن الدستور مبدأ ينص على ذلك.

---

[62] للمزيد من التفاصيل حول تلك الأعتدءات البشعة، انظر البيان التالي لعدد من منظمات المجتمع المدني تحت عنوان: اعتداءات جنسية وحشية في نطاق التحرير وانحطاط غير مسبوق في رد فعل السلطات المصرية:
http://eipr.org/pressrelease/2013/07/03/1754

[63] للمزيد من التفاصيل حول الحراك المناهض للعنف الجنسي في مصر بعد ثورة يناير انظر: داليا عبد الحميد وهند أحمد زكي: استباحة النساء في المجال العام في مصر : الجزء الثاني: الحركة والمقاومة : حركة مقاومة العنف الجنسي ما قبل الثورة وما بعدها، موقع جدلية، علي الرابط التالي:
http://www.jadaliyya.com/pages/index/15944/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2

فقد علقت السفيرة "مرفت تلاوي" رئيسة المجلس القومي للمرأة وعضوة لجنة الخمسين على نص المادة 11 من الدستور بعد إقرارها، مؤكّدة أن المجلس أبدى تحفظاً شديداً على المادة بصيغتها الحالية، والتي تنص أن تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل مناسب، وينظمّ ذلك وفقا للقانون.

وأوضحت "تلاوي" أن مقترح المجلس الذي تقدم به إلى اللجنة - والذي يقضي بأن تلتزم الدولة باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل عادل ومتوازن للمرأة في المجالس النيابية والمحلية وينظمّ ذلك وفقا للقانون - لم يجد قبولاً داخل اللجنة، مبدية احتجاجها لعدم نص المادة (11) على تخصيص "كوتا" للمرأة في البرلمان بشكل صريح، مؤكدة أنها كانت تأمل أن يتضمن الدستور الجديد النص الصريح على "كوتا" للمرأة في البرلمان تقديراً لإسهاماتها وتضحياتها.[64]

ويمكن أن نستدل من خلال هذا التصريح على ضعف الألية الوطنية وعدم قدرتها على الضغط أو التفاوض الجاد حول حقوق النساء الدستورية؛ وهو ما يؤكد مرة أخرى على إشكالية الآلية الوطنية وعدم وضوح دورها السياسي رغم كونها تعد نظرياً على الأقل جزء من الدولة، الأمر الذي يطرح مرة أخرى علامات استفهام قوية حول حدود فكرة "نسوية الدولة" في مصر.

ملاحظات ختامية

حاولت تلك الورقة الاشتباك مع مفهوم نسوية الدولة كإرث دولاتي وتطبيق عملي في كل من مصر وتونس، ساعية إلى تحليل جاد للتغير الذي طرأ على كل من الأطر المحددة لإمكانيات الحراك والتفاوض حول حقوق النساء في البلدين في مرحلة ما قبل الثورات وبعدها.

وفي هذا الإطار الواسع سعت الورقة للإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بطبيعة المسألة النسوية بشكل أعم، ومدى قدرة النساء المدافعات عن تلك الحقوق على التفاوض والضغط من أجل نيلها عبر التركيز على حالتين هما مصر وتونس.

فقد قامت الورقة بتتبع مسار علاقة الدولة بسؤال النساء في كل من البلدين، ومدى قدرة الحراك النسوي في الحالتين على فرض أطر وتصوّرات مغايرة تنافس التصورات المهيمنة للنخب السياسية والمؤسسات والحشد والضغط من أجل تعديل القوانين والقواعد الأساسية التي تشكل الأطر الرئيسية لحقوق النساء.

[64] للمزيد حول تلك النقطة طالع تصريحات السفيرة ميرفت التلاوي بجريدة الأهرام:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1454390&eid=6198

ويمكن من خلال ما سبق رصد عدد من الاستنتاجات النهائية عن واقع المسألة النسوية وأبعادها التاريخية والحالية، عبر مقارنة الوضع في مصر وتونس على النحو التالي:

أولاً

اتخذت المسألة النسوية منحى مختلف في كل من مصر وتونس منذ الاستقلال نتيجة لعدة عوامل تتعلق بطبيعة النخب المؤسسة لدولة ما بعد الاستقلال في البلدين، و الأفكار الكبرى المؤسسة لتصوّرات تلك النخب عن معنى الحداثة. فقد سعت دولة ما بعد الاستقلال في تونس إلى تبنّي واحتكار المسألة النسوية لأهداف تتعلق بطبيعة المشروع الحداثي للدولة الوليدة، والذي كان "تحرير النساء" جزء لا يتجزأ منه.

وفي إطار ذلك المشروع تمّت صياغة عدد من القوانين والتشريعات على رأسها إصدار مجلة الأحوال الشخصية، والتي تم اعتبارها جزء أساسي من المشروع السياسي للدولة عبر رفعها لمرتبة المبادئ فوق الدستورية. ورغم احتكار الدولة شبه الكامل للمسألة النسوية ورغم تعثر مسار تطبيق الكثير من تلك المبادئ على أرض الواقع ولاسيّما مع القمع والتضييق المنظم لكافة أشكال الحراك النسوي المستقل سواء في عهد "بورقيبه" أو "بن علي" فقد تم إرساء تراث من المكتسبات المتعلقة بحقوق النساء التونسيات والتي تم تفعيلها بشكل أكبر نتيجة لضغط أجيال من التونسيات واستعمالهم لتلك الحقوق بشكل يومي في حياتهم وخاصة في مجالي الأحوال الشخصية والحقوق الإنجابية.

إن تراث المكتسبات الحقوقية للنساء صار بشكل فعلي جزء من معايير ومبادئ الاتفاق العام حول حقوق الإنسان وحقوق المواطنة في تونس، الأمر الذي سهّل من عملية التفاوض على تلك الحقوق نظرياً بشكل كبير أثناء المرحلة الانتقالية عقب ثورة الرابع عشر من كانون الثاني / يناير.

فالتفاوض حول حقوق النساء تم على أسس ومبادئ عامة ومكتسبات ثمة اتفاق مبدئي حول فائدتها للنساء بغض النظر عن فرضها بطريقة فوقية أم لا. إن النتائج السياسية التي تم إنجازها خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية، والتي شكلت مسألة حقوق النساء نقطة شديدة المحورية خلالها وتم تتويجها بإقرار دستور 2014 الذي منح حقوقاً جديدة للنساء ممثلة بإقرار مبدأ التناصف كمبدأ دستوري ثابت، شديدة الدلالة على هيمنة تصورات دولة ما بعد الاستقلال على وعي الفاعلين السياسين جميعاً. إن تحقيق التوافق على حقوق النساء وسط مناخ استقطاب سياسي هوياتي " اسلامي – علماني" شديد والنجاح في وضع

آليات جادة لضمان تحويل تلك المبادئ إلى سياسات يعد دليلاً على كون حقوق النساء ليست مجرد مسألة هامشية بل إحدى المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها تصور أغلبية الأطراف في تونس عن حقوق المواطنة، بما فيها التيار الإسلامي نفسه، الذي التزم بدوره بتلك التصورات رغم التشكيك في قناعة جزء معتبر من قواعده فيها

.

على الجانب الآخر، لم تسعي دولة ما بعد الأستقلال في مصر لتطوير تصور مهيمن حول حقوق النساء و كان يتم التعامل مع اي مكتسب تحصل عليه النساء من الدولة بإعتباره منحة أوهبة من الحاكم. ورغم سيادة نظام شمولي الطابع في كل من البلدين إلا أن ميراث الدولة الناصرية فيما يتعلق بحقوق النساء بقي ملتبساً بالأساس وذلك لعدم توافر لا الأرادة السياسية ولا الرغبة السياسية في طرح تصورات وسياسات مؤيدة لحقوق النساء وخاصة في المجال الخاص. فلم تعرف مصر تطويراُ حقيقياً لحقوق النساء في المجال الخاص الذي بقي علي حاله إلا من تعديلات مجتزأة وغير كافية لمعالجة الطبيعة الأبوية للنظام الاجتماعي في مصر. وقد كانت من أبرز نتائج هذا الأرث في مرحلة ما بعد الثورات العربية، هو الميل للتراجع عن المكتسبات الضئيلة التي حصلت عليها النساء في العهد السلطوي وعدم القدرة علي طرح حقوق النساء طرحاُ سياسياً جاداُ رغم النضالات العديدة التي خاضتها النساء المصريات طوال السنوات الأربع الماضية.

ثانياً

انعكس الأرث السابق كذلك على قدرات النساء على التفاوض الجاد حول حقوقهن نظراً لعدم وجود اتفاق على الحد الأدنى لتلك الحقوق في مصر، وهو ما انعكس بدوره على طبيعة الجدل والنقاش الدائر حول قضايا النساء بوصفها قضايا اجتماعية وليس سياسية.

فعلى عكس النسويات التونسيات، لم تتمكن النسويات المصريات - سواء اللاتي شكلن جزء من السلطة أو جزء من أطراف ضالعة في التفاوض السياسي حول حقوق النساء - من طرح قضايا النساء بصفتها قضايا "سياسية" في المقام الأول كما هو الحال بالنسبة لتونس. فقد نجحت النساء المتفاوضات في تونس من إنتاج خطاب سياسي ناجح تمحور حول فكرة رفض التراجع عن المكتسبات، وهو الأمر الذي لم يكن بمقدور مثيلتهن في مصر القيام به.

إن اعتماد النسويات في مصر بالذات على استغلال التناقض السياسي الرئيسي في مصر وهو الصراع الهوياتي القائم على ثنائية التشدد الإسلامي مقابل الدولة المدنية هو أكبر دليل على انعدام المساحات للفعل في ظل مناخ سياسي يتسم بالصراع الصفري الطابع والاستقطاب الشديد.

وعلى العكس، لم يمنع الاستقطاب السياسي التونسيات الساعيات للتفاوض حول حقوق النساء الدستورية من طرح خطاب سياسي جاد حول تلك الحقوق، بل والنجاح في التوصل لإجماع حول تلك الحقوق التي اتفق الجميع في نهاية الأمر على كونها من المكتسبات التاريخية للنساء التونسيات وثمن مستحق لنضالهن الطويل ضد السلطوية والأبوية معاً.

وأخيراً، إن التحليل السابق يطرح بقوة مسألة علاقة الإرث التاريخي بإمكانيات طرح حقوق جديدة في المستقبل، أو علاقة البنى المؤسسية والسياسية بهويات الفاعلين وقدرتهم على الحراك والتفاوض. ومن المهم التأكيد هنا أن النتائج الإيجابية التي تحققت في تونس فيما يخص حقوق النساء ليست نتيجة لحتمية تاريخية ثابتة بل نتيجة لجهود استفادت بالأساس من مناخ سياسي أكثر انفتاحاً وديمقراطية جاءت نتيجة لثورة شعبية، مكّنت الحراك النسوي المستقل في تونس من التأثير الحقيقي في مجريات العملية السياسية وبالتالي إعادة صياغة السؤال النسوي بأكمله في تونس.

فلم يعد من الممكن القول بأن حقوق ومكتسبات النساء في تونس مجرد "منحة فوقية" كما كان يتردد قبل الثورة التونسية. إن نجاح النساء في تونس في التفاوض للحفاظ على مكتسبات تاريخية ونيل مكتسبات جديدة يعد دليلاً على أن هويات الفاعلين نفسها تتشكل وفقاً لعلاقة جدلية معقدة بين الإرث المؤسسي والثقافي والسياق السياسي الذي تتم خلاله عمليات التفاوض على حقوق جديدة. إن هويات كافة الأطراف الفاعلة، بما فيها الإسلاميين في تونس، هي بدورها نتاج معقد لهذا التراث نفسه ودليل حي على إمكانية إعادة إنتاج تصوارت جديدة حول حقوق مكتسبة في ظل مناخ صراعي.

إن تلاقي الموروث التاريخي للمسألة النسوية مع السياق السياسي الملائم مع إرادة فاعلين اختاروا طرح حقوق النساء بوصفها قضايا سياسية في المقام الأول جعل من الممكن إعادة تعريف المسألة النسوية مرة أخرى بشكل جديد في تونس، على عكس الوضع في مصر رغم استمرار النضال حول حقوق النساء.

إن تجربة التفاوض على حقوق النساء في كل من مصر وتونس تعد نماذج على إمكانية إعادة صياغة المكتسبات الموروثة بأشكال جديدة وفقاُ للمساحات الجديدة التي أنتجها الحراك الثوري في سياقين مختلفين طوال السنوات الأربع الماضية، إذا ما توفر السياق السياسي المناسب.

قائمة المصادر

- **المصادر العربية**

بلخوخة، الطاهر: الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم، شهادة على العصر، مطبعة علامات، الشرقية تونس، دون تاريخ.

المرزقي، إلهام: الحركة النسائية في تونس في القرن العشرين، ترجمة : آمال قرامي، تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010.

مطيراوي، صالح: التحديث الاجتماعي والسياسي في تونس المستقلة، تونس: منشورات كارم الشريف، 2013.

الأجهوري، محمد رضا: الجذور التاريخية لمجلة الأحوال الشخصية، الرشيد للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، افريل 1999.

النساء والجمهورية: من أجل المساواة والديمقراطية، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، 2007.

الرميلي الوسلاتي، أمنة: المرأة والمشروع الحداثي في فكر الطاهر الحداد.

- **المصادر الإنجليزية**

Chatterjee, Partha.1993. *The Nation and Its Fragments: colonial and postcolonial histories.* Princeton, N.J: Princeton University Press.

Krishan Kumar and Ekatarina Makarova,"The Portable Home: The Domestication of Public Space," *Sociological Theory* 26, no. 4 (2008), 324-342.

Joan Scott and Debra Keates, (Eds.).*Going Public: Feminism and the Shifting of the Private Sphere,* (Urbana: University of Illinois Press, 2004.

Beth. 2005. *Egypt As A Woman: Nationalism, Gender and Politics.* Berkeley: University of California Press.

Kholoussy, Hanan.2010. *For Better, For Worse: The Marriage Crisis That Made Modern Egypt.* Stanford: Stanford University Press.

Bier, Laura.2011. *Revolutionary Womanhood: Feminisms, Modernity and the State in Nasser's Egypt.* Stanford: Stanford University Press.

Charrad, Mounira.2001. *States and Women Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria and Morocco.* Berkeley: University of California Press.

Charrad, Mounia .2011 " Tunisia at the forefront of the Arab World: Two Waves of Gender Legislation" in Sadiqi, Fatima and Ennaj,Moha (eds)Women In the Middle East and North Africa: Agents of Change. London: Routledge.

Ahmed, Laila. 1993. Women and Gender in Islam: Historical Roots of A Modern Debate, New Haven: Yale University Press.

El-Shakry, Omnia.2007. The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt. Stanford, CA: Stanford University Press.

El-Shakry, Omnia.2007. The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt. Stanford, CA: Stanford University Press.

Marks, Monica,"Women's Rights Before and After the Revolution" Chapter 10 in *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts,Architects, Prospects, ed* Nouri Gana, Edinburgh University Press (2013), 224-251.

El Sadda, Hoda, Article 11: Feminist Negotiating Power in Egypt, Open Democracy, 5 January 2015 online: https://www.opendemocracy.net/5050/hoda-elsadda/article-11-feminists-negotiating-power-in-egypt

Tadros, Mariz: Why does the World ignore violence against Arab women in public spaces?Online at : http://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2013/dec/02/world-ignore-violence-against-arab-women

Khafagy, Fatma. Commentary: A Look at the Women's Machinary, Al- Ahram Weekly Online, 8 - 14 March 2007 at http://weekly.ahram.org.eg/2007/835/sc14.htm .

➢ **المصادر الفرنسية**

Bessis,Sophie in Habib Bourghiba, La trace et l'heritage. Michel Camus et Vincent Geisser. Editions Karthala 2004. Paris.

Ben Achour Yadh: Politique Religion et Driots dans le monde Arabe. Ce’res Productions Tunis ,1992.

عن الكاتب

هند أحمد زكي طالبة دكتوارة في العلوم السياسية بجامعة واشنطن بسيانل بالولايات المتحدة الأمركية. تهتم هند في عملها الأكاديمي بموضوعات متعددة أبرزها حقوق المرأة من الناحية السياسية و القانونية و الأجتماعية، نسوية الدولة و الحركات النسوية المستقلة، العنف الموجه علي أساس الجنس، وتاريخ قضايا المرأة في بلدان الشرق الأوسط ودور الأستعمار ودول ما بعد الأستقلال في تقنين عدم المساواة بين الجنسين. يتناول بحث هند الحالي العلاقة ما بين الدولة والحركات النسائية في كل من مصر وتونس ويهدف لتحليل العلاقة ما بين الدولة والحركات النسائية تاريخيا وأثر ذلك علي بروز تصوارت معينة حول حقوق النساء كمواطنات. بالأضافة لعملها الأكاديمي، تعمل هند كمستشارة في مركز نظرة للدرسات النسوية في القاهرة كما تشارك في عدد من المبادرات الأخري الخاصة بحقوق النساء في مصر.

عن برنامج دعم البحث العربي – الدورة الثانية

تسعى مبادرة الإصلاح العربي إلى تشجيع وتعزيز مبادرات بحثية جديدة وتكوين فرق عمل تعمل على بلورة سياسات وإعداد بحوث. تقدم مبادرة الإصلاح العربي تمويلا متواضعا للباحثين في المنطقة العربية من خلال برنامج دعم البحوث العربية. يهدف البرنامج إلى تنمية مهارات البحث لدى الجيل الجديد منعلماء الاجتماع والعلوم السياسيّة والسياسات العامة والاقتصاد السياسي في الدول العربية. و تعطى الأولوية للبحوث المبتكرة والمستندة إلى الأدلة العلمية، والمرتبطة بالتحولات الديمقراطية العربية لا سيما في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا

عن مبادرة الإصلاح العربي

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 كشبكة مستقلة من مراكز ومعاهد بحثية عربية وأروبية وأمريكية. ورسخت المبادرة منذ تأسيسها انطباعاً قوياً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة، من خلال الأبحاث، وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة، وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.

مبادرة الإصلاح العربي، كانون الأول/ديسمبر 2015

© 2015 من مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي. الرخصة الكاملة متاحة على الرابط التالي
http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/

contact@arab-reform.net